الأمم المتحدة

S/2006/358

مجلس الأمن

Distr.: General
1 June 2006
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

اتخذ مجلس الأمن في ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٤ القرار ١٥٣٤ (٢٠٠٤). وطلب مجلس الأمن في قراره إلى المحكمتين أن تقدما إلى المجلس، في موعد غايته ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٤ وكل ستة أشهر بعد ذلك، تقييمات يعدها رئيس المحكمة ومدعيها العام تحدد بالتفصيل التقدم المحرز نحو تحقيق استراتيجية الإنجاز لكلتا المحكمتين، وتوضح التدابير التي اتخذت لتنفيذ استراتيجية الإنجاز والتدابير التي لا يزال يتعين اتخاذها.

وبعد التشاور مع المدعي العام وعملا بالقرار، يسرني أن أقدم لكم صيغة منقحة لاستراتيجية الإنجاز للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا تتضمن التقييم المطلوب (انظر الضميمة).

(توقيع) إريك **موسي**
الرئيس

120606 120606 06-37236 (A)

ضميمة

استراتيجية الإنجاز للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا

موجز

تعرض هذه الوثيقة بتفصيل استراتيجية الإنجاز للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا استنادا إلى المعلومات المتوفرة حتى ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٦. وتأخذ في الاعتبار المواعيد النهائية المحددة في قراري مجلس الأمن ١٥٠٣ (٢٠٠٣) و ١٥٣٤ (٢٠٠٤).

وقد أكملت المحكمة محاكمة سبعة وعشرين شخصا في المرحلة الابتدائية. وتجري محاكمات تشمل سبعة وعشرين متهما. وبالتالي، يصل عدد الأشخاص الذين تمت محاكمتهم أو تجري محاكمتهم إلى أربعة وخمسين شخصا. ويوجد خمسة عشر محتجزا في انتظار المحاكمة، صدرت ضد ثلاثة منهم لوائح اتهام في عام ٢٠٠٥. ويقترح المدعي العام طلب إحالة خمسة أشخاص من مجموعة الخمسة عشر محتجزا هذه إلى المحاكم الوطنية لمحاكمتهم.

ولا يزال ثمانية عشر شخصا صدرت ضدهم لوائح اتهام فارين، منهم ثلاثة عشر شخصا صدرت ضدهم لوائح اتهام قبل عام ٢٠٠٥. ويعتزم المدعي العام طلب إحالة اثني عشر على الأقل من هؤلاء الأشخاص الثمانية عشر إلى المحاكم الوطنية لمحاكمتهم وترك ستة فقط من مجموعة المتهمين هذه لمحاكمتهم في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

وسينتهي النظر في القضايا التي تشمل السبعة والعشرين متهما الذين تجري محاكماتهم حاليا ابتداء من عام ٢٠٠٦ فصاعدا. وستبدأ محاكمات المتهمين الستة عشر المتبقين (عشرة محتجزين ينتظرون المحاكمة وستة متهمين فارين) بمجرد توافر الدوائر الابتدائية وقاعات المحاكمة التي تمكّن من القيام بذلك. واستنادا إلى المعلومات المتوفرة حاليا، يُقدر أنه بحلول نهاية عام ٢٠٠٨، ستكون المحكمة قد انتهت من محاكمات تشمل خمسة وستين إلى سبعين شخصا.

واتخذت المحكمة تدابير عديدة للإسراع بوتيرة المحاكمات. وتبين أيضا هذه الصيغة لاستراتيجية الإنجاز المبادرات الجديدة المتصلة بإدارة المعلومات والأدلة من جانب مكتب المدعي العام، فضلا عن الدعم الذي يقدمه قلم المحكمة لإدارة المحاكمات بكفاءة. وعلاوة على ذلك، تقدم الوثيقة لمحة عامة عن برنامج التوعية الذي تضطلع به المحكمة، بما في ذلك بناء القدرة في رواندا.

أولا – مقدمة

١ – تتضمن هذه الوثيقة صيغة مستكملة ومنقحة لاستراتيجية الإنجاز للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا حتى ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٦. وتأخذ في الاعتبار قراري مجلس الأمن ١٥٠٣ (٢٠٠٣) و ١٥٣٤ (٢٠٠٤) المتخذين في ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٣ و ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٤ على التوالي. وقد صيغت هذه الوثيقة تدريجيا على أساس إسهامات من الرئيس والمدعي العام والمسجل. وكان أساس المشاورات بين هذه الأجهزة الثلاثة في الأصل وثيقة معنونة ''استراتيجية الإنجاز لمكتب المدعي العام'' تتضمن التطورات حتى ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٣[(١)]. والوثيقة الحالية، وهي التقرير السابع عن استراتيجية الإنجاز، تستند إلى معلومات منقحة قدمها المدعي العام، وإلى ما طرأ من مستجدات في عام ٢٠٠٥[(٢)]. وستُقدم تقارير منقحة ومستكملة عن استراتيجية الإنجاز للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا عملا بالقرار ١٥٣٤ (٢٠٠٤).

٢ – وتجدر الإشارة إلى أن أول متهم نُقل إلى أروشا في أيار/مايو ١٩٩٦. ومنذ بدء أول محاكمة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، أصدرت المحكمة ٢١ حكما شملت سبعة وعشرين متهما. ومن بين هؤلاء أُدين أربعة وعشرون شخصا، وحُكم ببراءة ثلاثة أشخاص. وحاليا يقضي ستة من هؤلاء المدانين عقوباتهم في مالي. وتشمل المحصلة الإجمالية لفترة الولاية الثانية

---

(١) قُدمت الصيغة الأولى لاستراتيجية الإنجاز للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا إلى مقر الأمم المتحدة في ١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٣. وقد أُعدت تلك الوثيقة بوجه خاص في سياق الفقرة ١٥ (أ) من قرار الجمعية العامة ٢٨٩/٥٧ (٢٠٠٣) التي نصت على أن الميزانية المقترحة للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ ينبغي أن تتضمن ''معلومات مفصلة عن الكيفية التي ستدعم بها الموارد المطلوبة لفترة السنتين تطوير استراتيجية إنجاز سليمة وواقعية''. وقُدمت صيغة ثانية لاستراتيجية الإنجاز للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا إلى مقر الأمم المتحدة في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. وشكلت هذه الوثيقة أساس طلب زيادة عدد القضاة المخصصين العاملين ''في أي وقت من الأوقات'' من أربعة إلى تسعة قضاة. ووافق مجلس الأمن على هذا الطلب بموجب القرار ١٥١٢ (٢٠٠٣). وقُدمت الصيغة الثالثة للوثيقة إلى رئيس مجلس الأمن في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، وشكلت الأساس للتقييمات المقدمة من رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا ومدعيها العام أثناء اجتماع المجلس في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٤. وفي ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، قدمت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا الصيغة الرابعة لاستراتيجيتها للإنجاز التي نظر فيها مجلس الأمن في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. وقُدمت صيغة خامسة للوثيقة في ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٥، بينما أُتيحت الصيغة السادسة في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥.

(٢) بعد الخطاب الأول الذي ألقاه أمام مجلس الأمن السيد حسن ب. جالو، المدعي العام الجديد للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، قام باستعراض جميع القضايا التي لم تُقدم إلى المحاكمة حتى ذلك الوقت، بغرض تحديد القضايا التي يمكن إنجازها على نحو معقول ضمن الإطار الزمني الذي حدده مجلس الأمن في القرار ١٥٠٣. وكانت الوثيقة المؤرخة ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٤، المعنونة ''استراتيجية الإنجاز لمكتب المدعي العام'' ثمرة لهذا الاستعراض.

(١٩٩٩-٢٠٠٣) تسعة أحكام تتعلق بأربعة عشر متهما، ويمثل هذا ضعف عدد المتهمين الذين جرت محاكمتهم في الولاية الأولى (١٩٩٥-١٩٩٩). وإلى الآن في الولاية الثالثة (٢٠٠٣-٢٠٠٧)، بدأت المحكمة النظر في خمس عشرة قضية تشمل ثلاثة وعشرين متهما وأصدرت ستة أحكام تشمل ستة متهمين. وبذلك يصل العدد الإجمالي للأحكام إلى واحد وعشرين حكما فيما يتعلق بسبعة وعشرين شخصا، سيرد بيانها في المرفق الأول.

٣ - وبالإضافة إلى السبعة والعشرين شخصا الذين أُنجزت محاكماتهم في المرحلة الابتدائية، ثمة سبعة وعشرون متهما تشملهم إحدى عشرة محاكمة. وخمس من هذه المحاكمات قضايا تشمل عدة متهمين وكبيرة الحجم للغاية وهي: قضية بوتاري (ستة متهمين)، وقضية العسكريين الأولى (أربعة متهمين)، وقضية الحكومة (أربعة متهمين)، وقضية العسكريين الثانية (أربعة متهمين)، وقضية كاريمبرا وآخرين (ثلاثة متهمين). وهناك ستة محاكمات تشمل كل منها متهما واحدا وهي: قضية سيرومبا (بدأت في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤)، وقضية موفونيي (٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥)، وقضية رواماكوبا (٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٥)، وقضية مبامبارا (١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥)، وقضية زيغيرانيرازو (٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥)، وقضية كاريرا (٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦). وترد أدناه (ثانيا) مزيد من التفاصيل. وبالتالي، يصل مجموع عدد الأشخاص الذين انتهت محاكماتهم أو تجري محاكمتهم إلى أربعة وخمسين متهما.

٤ - ويوجد خمسة عشر محتجزا في انتظار بداية محاكماتهم، صدرت ضد ثلاثة منهم لوائح اتهام في عام ٢٠٠٥. ويعتزم المدعي العام طلب إحالة خمسة أشخاص إلى المحاكم الوطنية لمحاكمتهم. وسيُنظر في قضايا المحتجزين العشرة المتبقين عندما تسمح إمكانيات المحكمة بذلك. (ثالثا والفقرة ٣٣).

٥ - وهناك ثمانية عشر متهما فارين، صدرت ضد خمسة منهم لوائح اتهام في عام ٢٠٠٥. ويعتزم المدعي العام طلب إحالة قضايا اثني عشر شخصا إلى المحاكم الوطنية لمحاكمتهم (الفقرة ٣٤).

٦ - وربما يكون بعض المتهمين الفارين قد لقوا حتفهم، بينما قد لا يُلقى القبض على البعض الآخر. ونتيجة لذلك، قد يقل العدد الفعلي للأشخاص المقدمين للمحاكمة في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا عن العدد المتوقع آنفا. وكجزء من استراتيجية الإنجاز، صاغ المدعي العام برنامجا أكثر حزما لتعقب الفارين وإلقاء القبض عليهم. وجرت إعادة تنظيم وتعزيز قسم فريق التعقب داخل شعبة التحقيقات. وزار المدعي العام أيضا عددا من الدول

الأعضاء في الأمم المتحدة بغية كفالة دعمها السياسي وتعاونها من أجل إلقاء القبض على الفارين وإحالتهم.

٧ - ويرى المدعي العام أن أربعين متهما تقريبا يمكن محاكمتهم في محاكم وطنية. ويجري حاليا مناقشات مع بعض الدول لهذه الغاية، وقد قام بالفعل بإحالة ملفات ٣٠ قضية إلى رواندا وملف قضية واحدة إلى بلجيكا. وفي حالة تعذر إحالة بعض هذه القضايا إلى المحاكم الوطنية، سيعود المدعي العام إلى مجلس الأمن بمقترحات بديلة (سادسا).

٨ - وينص قرار مجلس الأمن ١٥٠٣ (٢٠٠٣) على إتمام جميع أعمال المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة بحلول عام ٢٠١٠. إلا أنه من الصعب في هذه المرحلة بيان استراتيجية إنجاز لدائرة الاستئناف التابعة للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا لأنها مرتبطة باستراتيجية الإنجاز للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن جميع الأحكام قد استؤنفت، عدا حكمين. وتوجد حاليا تسعة أحكام، تشمل ثلاثة عشرة شخصا، قيد الاستئناف أو الاستعراض (قضية كاموهاندا، وقضية سيانغوغو، وقضية غاكومبيتسي، وقضية وسائط الإعلام، وقضية موهيمانا، وقضية سيمبا، وقضية نيتيجيكا، وقضية روتاغاندا). ومن المتوقع أن يستمر عبء عمل دائرة الاستئناف، الثقيل بالفعل، في الزيادة على أرجح الاحتمالات. وقد لوحظ من خلال تجارب سابقة أن طلبات الاستئناف تُقدم عادة من كلا الطرفين (من كافة الأطراف في حالة القضايا التي تشمل عدة متهمين). ولذلك، فالعدد الحقيقي لطلبات الاستئناف أكبر بكثير من عدد الأحكام المستأنفة. وبانخفاض عبء العمل في الدوائر الابتدائية، سيتحول التركيز إلى دائرة الاستئناف، حيث يُتوقع حدوث زيادة كبيرة في حجم العمل. ومما يضاعف من هذه الزيادة أن قضاة دوائر الاستئناف ينظرون أيضا في طلبات استئناف أحكام المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وستبرز الحاجة، في مرحلة ما، إلى زيادة عدد القضاة في دائرة الاستئناف لو أن هناك أي توقعات معقولة بإنهاء النظر في قضايا الاستئناف بحلول عام ٢٠١٠. وسيتطلب هذا إدخال تعديل على النظام الأساسي.

ثانيا - الأنشطة في الدوائر

٩ - أصدرت الدائرة الابتدائية الأولى في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ حكما في ''قضية وسائط الإعلام'' التي نُظر فيها خلال فترة الولاية الثانية. وكانت تستمع أيضا إلى بقية قضية العسكريين الأولى (باغوسورا، وكابيليغي، ونتاباكوزي، ونسينجيومفا) التي أُحيلت إليها من الدائرة الابتدائية الثالثة السابقة. واختتم الادعاء مرافعته في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ بعد استدعائه اثنين وثمانين شاهدا. وبدأت مرافعة الدفاع في نسيان/أبريل ٢٠٠٥،

وهي توشك على الانتهاء. واقترن مسار قضية العسكريين الأولى بمحاكمة ندينداباهيزي (منذ ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣) التي صدر الحكم فيها في ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٤؛ وبمحاكمة سيمبا (منذ ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٤) التي صدر الحكم فيها في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥؛ وبمحاكمة مبامبارا (منذ ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥) التي تجري صياغة الحكم فيها حاليا[٣].

١٠ - وخلال فترة الولاية الثانية، نظرت الدائرة الابتدائية الثانية في ٣ قضايا بشكل متزامن. وصدر الحكم في قضية كاجيليجيلي في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. واختتمت محاكمة كاموهاندا بصدور الحكم في ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤. ويعتبر ملف قضية بوتاري ضخما بشكل خاص. ويبلغ عدد المتهمين فيها ٦، وهو أكبر عدد من المتهمين الذين يُحاكمون أمام المحكمة في إطار قضية واحدة (نيراماسوهوكو ونتاهوبالي ونسابيمانا ونتيزيريايو وكانياباشي ونديامباجي)[٤]. وخلال فترة الولاية الثالثة، أعطت الدائرة الابتدائية الثانية الأولوية إلى محاكمة بوتاري قصد إنهائها. واختتم الادعاء مرافعته بعد أن قدم تسعة وخمسين شاهدا، وبدأ الدفاع مرافعته في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. وفي ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، بدأت الدائرة الابتدائية النظر في قضية الحكومة التي تشمل ٤ وزراء (كازيمير بيزيمونغو، وجوستين موغيتري، وجيروم بيكامومباكا، وبروسبر موجيرانيزا). ويقدم الدفاع حاليا مرافعته التي شرع فيها في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، بدأت قضية العسكريين الثانية، ويقدم الادعاء حاليا مرافعته. وتدنو الآن محاكمة موفونيي، التي بدأت في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥، من مرحلة المرافعة الختامية. وفي ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، صدر الحكم في قضية بيزينغيمانا (إجراء الإقرار بالذنب).

---

(٣) ''السير في مسار مزدوج'' يعني أن يُنظر في قضيتين في فترات متعاقبة، ويوضح على النحو التالي: تستمر المحاكمة ''ألف'' خمسة أسابيع ثم المحاكمة ''باء'' خمسة أسابيع ثم المحاكمة ''ألف'' خمسة أسابيع وهكذا دواليك. ويغادر محامي الدفاع في المحاكمة ''ألف'' أروشا أثناء نظر المحكمة في القضية ''باء''. والغرض من هذا النظام هو استعمال فترات التوقف التي لا سبيل إلى تفاديها خلال إحدى المحاكمات لضمان إحراز التقدم في محاكمة أخرى. وتتيح فترات التوقف هذه للمدعي العام والدفاع التحضير للمرحلة التالية من الإجراءات (عن طريق، على سبيل المثال، استجواب الشهود وما إلى ذلك).

(٤) لم ينتخب أحد قضاة هذه الدائرة من جديد للولاية الثالثة (٢٠٠٣-٢٠٠٧). ولم يمدد مجلس الأمن في قراره ١٤٨٢ (٢٠٠٣) ولايته حتى يتسنى له مواصلة مهامه كقاض في قضية بوتاري. وفي ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٣، قررت الدائرة استمرار المحاكمة بمشاركة قاض بديل وفقا للمادة ١٥ مكررا من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات (القواعد). ورفضت دائرة الاستئناف في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ الطعون المقدمة ضد هذا القرار.

١١ - ونظرت الدائرة الابتدائية الثالثة في ٣ قضايا بشكل متزامن خلال فترة الولاية الثانية وهي: قضية سيمانزا (متهم واحد، صدر الحكم في ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٣)، وقضية سيانغوغو التي يجري فيها محاكمة ٣ متهمين (نتاغيرورا وباغامبيكي وإمانيشيومي؛ صدر الحكم في ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٤)، وقضية العسكريين الأولى. وعقب إعادة تشكيل الدوائر في أوائل حزيران/يونيه ٢٠٠٣، أُحيلت هذه القضية الأخيرة إلى الدائرة الابتدائية الأولى (الفقرة ٩). وخلال فترة الولاية الثالثة، نظرت الدائرة الابتدائية الثالثة في قضية غاكومبيتسي (منذ تموز/يوليه ٢٠٠٣)، التي صدر الحكم فيها في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، وقضية موهيمانا (منذ آذار/مارس ٢٠٠٤) التي صدر الحكم فيها في ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٥. وبدأ النظر في قضية كاريميرا وآخرين في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣. وعقب صدور قرار دائرة الاستئناف في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ وحيثياته في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، تعين بدء المحاكمة من جديد. وفي وقت لاحق، فصلت قضية أحد المتهمين، أندري رواماكوبا، عن هذه القضية، وبدأت محاكمته في ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٥. وانتهى تقديم المرافعة الختامية في هذه المحاكمة في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٦. وبدأ النظر في قضية كاريميرا وآخرين، التي يمثل فيها المتهمون الثلاث الباقون في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ أمام قسم آخر من الدائرة الابتدائية الثالثة. ويقوم حاليا الادعاء بتقديم مرافعته في هذه القضية. وعلى صعيد محاكمة سيرومبا التي بدأت في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، تقرر تقديم المرافعة الختامية في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٦. وبدأت محاكمة زيغيرانييرازو في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ ويرتقب أن ينهي الادعاء مرافعته في نهاية حزيران/يونيه ٢٠٠٦. وفي ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٥، أصدرت الدائرة الابتدائية الثالثة حكمها في قضية روتاغانيرا (إجراء الإقرار بالذنب).

١٢ - وأسفرت المحاكمات الثلاث عشرة التي يجري في كل منها محاكمة متهم واحد، والتي بدأت خلال فترة الولاية الثالثة عن إصدار حكمين في عام ٢٠٠٤ (غاكومبيتسي ونديندابا هيزي)، و ٣ أحكام في عام ٢٠٠٥ (روتيغانيرا الذي اختار إجراء الإقرار بالذنب؛ وموهيمانا؛ وسيمبا)، وحكم واحد في عام ٢٠٠٦ (بيسينغيمانا الذي اختار إجراء الإقرار بالذنب). ويُرتقب إصدار حكمين آخرين خلال الأسابيع القليلة المقبلة (رواماكوبا ومبامبارا). ويُتوقع اختتام تقديم مرافعات الدفاع في قضية العسكريين الأولى في عام ٢٠٠٦، واختتام قضية بوتاري وقضية الحكومة وقضية العسكريين الثانية في عام ٢٠٠٧. ويرد في المرفق الثاني عرض موجز للمحاكمات الجارية.

ثالثا – باقي المحتجزين

١٣ – ينتظر خمسة عشر محتجزا الشروع في محاكمة كل منهم. وستترتب عن هذه القضايا محاكمات يمثل في كل منها متهم واحد، وسيُشرع في بعضها في عام ٢٠٠٦ بحسب طاقة الدوائر الابتدائية. وهوية هؤلاء المحتجزين محددة في المرفق ٣.

١٤ – وربما لن تتم محاكمة باقي المتهمين جميعهم من قبل المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وسيسترشد المدعي العام في تحديد الأفراد الذين يتعين محاكمتهم أمام المحكمة الجنائية الدولية لرواندا بضرورة التركيز على الأفراد الذين يدعى أنهم كانوا يحتلون مراكز قيادية وأولئك الذين يزعم أنهم يتحملون المسؤولية العظمى عن الإبادة الجماعية. وهذا النهج يتفق وأحكام قرار مجلس الأمن ١٥٣٤ (٢٠٠٤). وفيما يلي المعايير اللازم مراعاتها لدى تحديد هؤلاء الأفراد:

- مركز الفرد ومدى مشاركته المزعومين في الإبادة الجماعية؛
- صلة الفرد المزعومة بقضايا أخرى؛
- ضرورة تغطية المناطق الجغرافية الرئيسية لرواندا التي زعم ارتكاب الجرائم فيها؛
- مدى توفر الأدلة فيما يتعلق بالفرد المعني؛
- الإمكانية الحقيقية لإلقاء القبض على الفرد المعني؛
- توفر المواد المستمدة من التحريات لإحالتها إلى دولة أخرى من أجل إجراء محاكمة أمام محاكم وطنية.

١٥ – وبناء على هذه المعايير، يعتزم المدعي العام إحالة قضايا خمسة أفراد يوجدون حاليا رهن الاحتجاز إلى محاكم وطنية من أجل محاكمتهم[٥]. وسيتعين على الدوائر الابتدائية أن تبت في طلبات الإحالة.

رابعا – حجم العمل المتصل بالمحتجزين

١٦ – يشير التحليل الوارد أعلاه (ثانيا وثالثا) إلى أنه، إضافة إلى الأحكام الصادرة بشأن ٢٧ شخصا، ستصدر المحكمة الجنائية الدولية لرواندا أحكاما بشأن إحدى وعشرين قضية على الأقل يُحاكم في إطارها سبعة وثلاثون شخصا ابتداء من عام ٢٠٠٦ فما بعد (محاكمة

(٥) يتعذر تحديد القضايا الخمس التي قد تُحال إلى محاكم وطنية نظرا لأن المناقشات جارية مع الدول.

سبعة وعشرين متهما حاليا وعشرة محتجزين)[٦]. ونتيجة لذلك، يتعين تقدير الوقت اللازم لإنهاء محاكمات هؤلاء الأشخاص.

١٧ - وينطوي تقدير عدد الأيام الضرورية لإنهاء هذه المحاكمات على قدر من الصعوبات. غير أنه سيستمر استعمال المنهجية المتبعة في الصيغ السابقة لاستراتيجية الإنجاز، وذلك لغرض تأمين الاستمرارية وتقييم التقدم المحرز. ولقد وُضعت الحسابات والتوقعات الواردة في هذه الوثائق على افتراض أن المحاكمة ستستغرق اثنين وستين يوما في المتوسط لكل متهم.

١٨ - وتنبغي الإشارة أولا إلى أن التقديرات الواردة في وثائق استراتيجية الإنجاز المقدمة سابقا تمت على أساس عدد الشهود والساعات اللازمة لتقديم مرافعة الادعاء واستجواب الشهود وتقديم مرافعة الدفاع. ومنذ ذلك الحين، أُحرز تقدم كبير في العديد من المحاكمات. وتيسيرا للرجوع إلى البيانات، يرد الجدول الذي وُضع على أساسه تقدير اثنين وستين يوما لكل محاكمة مرفقا بهذه الوثيقة (المرفق ٤).

١٩ - وثانيا، يتوقف طول مدة استجواب الدفاع للشهود على عوامل تتصل بكل قضية على حدة. وتشير التجربة إلى أن استجواب شهود الادعاء يستغرق على العموم في القضايا التي يمثل فيها متهم واحد نفس الوقت الذي يستغرقه الاستجواب الأساسي. وقد يستغرق وقتا أقل في بعض الحالات. أما في حالات تعدد المتهمين، فإن الوقت الكلي الذي يستغرقه استجواب الشهود يزيد كثيرا عن وقت الاستجواب الأساسي، وبخاصة إذا كانت أدلة الشهود تورط أكثر من متهم واحد أو المتهمين جميعهم. ويفترض من الناحية العملية ألا تتجاوز عادة المدة الكلية التي يستغرقها استجواب شاهد من شهود الادعاء المدة الكلية المخصصة للاستجواب الأساسي لذلك الشاهد، عندما يجري النظر في جميع الدعاوى ككل. ويُراعى في هذا السياق أيضا أن قائمة شهود الادعاء كثيرا ما تتقلص أثناء المحاكمة.

٢٠ - وأخيرا تجدر الإشارة إلى أن المعلومات المتعلقة بمرافعات الدفاع يصعب الحصول عليها، ولا سيما أن معظم هذه المرافعات لم يبدأ بعد وأن مسألة السرية تكون واردة حينما يتعلق الأمر باستراتيجية الدفاع في المحاكمة. ويفترض، من الناحية العملية، ألا يتجاوز الوقت

(٦) القضايا الإحدى وعشرون التي يُحاكم في إطارها سبعة وثلاثون متهما هي: بوتاري (٦)، وقضية العسكريين الأولى (٤)، وقضية الحكومة (٤)، وقضية العسكريين الثانية (٤)، وكاريميرا وآخرين (٣)، ورواماكوبا (١)، وسيرومبا (١)، ومفوينيي (١)، ومبامبارا (١)، وزيغيرانيزارو (١)، وكاريرا (١)، فضلا عن سبع قضايا تشمل كل منها متهما واحدا وُجه إليه الاتهام قبل عام ٢٠٠٥ وقضايا ثلاثة محتجزين وجه إليهم الاتهام مؤخرا.

اللازم لتقديم الدفاع مرافعاته الوقت اللازم لتقديم مرافعات الادعاء. وتدل التجربة على أن تقديم الدفاع يمكن أن يستغرق وقتا أقل.

٢١ - وحساب مدة اثنين وستين يوما ليس سوى حساب تقديري. فقد تختلف مدة المحاكمة باختلاف القضية، وقد يتجاوز بعضها هذه المدة التقديرية[٧]. ومن العوامل التي تؤثر في مدة المحاكمة تباين الاتهامات فيما يتصل بعدد التهم الموجهة وخطورة الادعاءات؛ ووظائف وأدوار المتهمين المزعومة وادعاء تصرفهم وحدهم أو باشتراك مع آخرين أم لا، وهو الأمر الذي قد يتحدد بناء عليه إجراء محاكمة فردية أو مشتركة؛ وطبيعة الشهادات ونطاقها وطول مدة الإدلاء بها.

المحاكمات الجارية

٢٢ - بلغت المحاكمات الجارية مراحل مختلفة من إجرائها. ففيما يتعلق بقضية بوتاري (يمثل فيها ستة متهمين)، أنهى الادعاء مرافعته بعد ٢١٢ يوما. وشرع الدفاع في تقديم مرافعته في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ على مدى ١٦٣ يوما. وعلى فرض أن تقديم الدفاع لمرافعته سيستغرق نفس الوقت الذي استغرقه تقديم مرافعة الادعاء، فإن الدفاع سيحتاج إلى تسعة وأربعين يوما آخر لتقديم مرافعته. وهناك مؤشرات في هذه المرحلة بأن هذه المحاكمة قد تتطلب مزيدا من الوقت من أجل إنهائها، وذلك للأسباب المشار إليها أعلاه (الفقرة ٢١).

٢٣ - وعلى صعيد قضية العسكريين الأولى، أنهى الادعاء تقديم مرافعته بعد ٢٠٢ من الأيام. وشرع الدفاع في تقديم مرافعته في ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ على مدى ١٢٤ يوما. وعلى فرض أن تقديم الدفاع لمرافعته سيستغرق نفس المدة التي استغرقتها مرافعة الادعاء، فإن تقديم مرافعة الدفاع ستستغرق ثمانية وسبعين يوما آخر.

٢٤ - وفيما يتعلق بقضية الحكومة الماثل فيها ٤ متهمين، أنهى الادعاء تقديم مرافعته بعد ١٧٨ يوما. واستغرق حتى الآن تقديم مرافعة الدفاع واحدا وخمسين يوما. وعلى فرض استغراق مرافعة الدفاع مدة مماثلة لمرافعة الادعاء، فإن فرق الدفاع الأربعة ستحتاج إلى ١٢٧ يوما آخر لتقديم مرافعة كل منها.

(٧) استغرقت المحاكمات في بعض الحالات وقتا أقل بكثير من مدة اثنين وستين يوما لكل متهم (قضية إليزافان وجيرار نتاكيروتيمانا: سبعة وثلاثون يوما لكل متهم؛ ونييتيغيكا: خمسة وثلاثون يوما؛ وغاكومبيتسي: اثنان وثلاثون يوما؛ وندينداباهيزي: سبعة وعشرون يوما؛ وموهيمانا: أربعة وعشرون يوما؛ ومبامبارا: ثمانية وعشرون يوما).

٢٥ - وستتطلب قضية العسكريين الثانية التي يمثل فيها ٤ متهمين ٢٤٨ يوما على أساس التقدير الذي يفترض أنه يلزم اثنين وستين يوما لكل متهم. وقد بدأت هذه المحاكمة في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ واستغرقت حتى الآن ١٦٦ يوما. ويتطلب إنهاء هذه المحاكمة اثنين وثمانين يوما آخر.

٢٦ - وعلى صعيد قضية سيرومبا (متهم واحد)، رفعت الجلسات من أجل تقديم المرافعة الختامية بعد مرور سبعة وستين يوما. ويتطلب إنهاء هذه المرافعة الختامية يومين على أكثر تقدير.

٢٧ - وبدأ النظر في قضية موفونيي التي يمثل فيها متهم واحد في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥، وامتدت حتى الآن على مدى ستة وسبعين يوما. وسيتطلب إنهاء إجراءات الاستماع إلى الأدلة وتقديم المرافعة الختامية حوالي أربعة أيام.

٢٨ - وبدأ النظر من جديد في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ في قضية كاريميرا وآخرين التي يمثل أمام المحكمة فيها ثلاثة متهمين، وذلك بعد مرور ثمانية أيام استغرقتها الجلسات التمهيدية والاجتماعات المتعلقة بحالة الدعوى. واستمرت المحاكمة حتى الآن ستة وأربعين يوما. وعلى أساس التقدير الذي يفترض أن ا لمحاكمة ستستغرق اثنين وستين يوما لكل متهم، سيتطلب إنهاء المحاكمة ١٤٠ يوما آخر.

٢٩ - وبدأت محاكمة زيغيرانييرازو في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، ومضت قدما منذ ذلك الحين لمدة خمسة وثلاثين يوما. وبناء على التقدير الذي يفترض أنه يلزم اثنين وستين يوما للقضايا التي يمثل فيها شخص واحد، سيتطلب إنهاء المحاكمة سبعة وعشرين يوما آخر.

٣٠ - وعقدت محاكمة كاريرا، التي بدأت في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، مدة جاوزت حتى الآن اثنين وعشرين يوما. وبناء على التقدير الذي يفترض أنه يلزم اثنين وستين يوما للقضايا التي يمثل فيها شخص واحد، سيتطلب إنهاء المحاكمة أربعين يوما آخر.

٣١ - وأُنهيت إجراءات المحاكمة في قضية رواماكوبا وقضية مبامبارا في ٢١ نيسان/أبريل و ٣ أيار/مايو ٢٠٠٦ على التوالي. ويُنتظر صدور الحكمين فيهما خلال الأسابيع القليلة المقبلة.

٣٢ - وتبلغ المدة الإجمالية اللازمة لإنهاء جميع المحاكمات الجارية ٥٤٩ يوما. ومرة أخرى، فهذه المدة هي مجرد تقدير. فبعض المحاكمات قد تتطلب مدة أكثر وبعضها الآخر مدة أقل. وسيتطلب تحرير الأحكام وإبلاغها وقتا إضافيا.

المحتجزون في انتظار المحاكمة

٣٣ - هناك خمسة عشر محتجزا يعتزم المدعي العام إحالة قضايا خمسة منهم إلى محاكم وطنية لمحاكمتهم (الفقرات ١٣ إلى ١٥). وسيتطلب إنهاء محاكمة المحتجزين العشرة الباقين ٦٢٠ يوما على أساس المتوسط الذي يفترض أنه يلزم اثنين وستين يوما لمحاكمة كل متهم.

خامسا - أعباء العمل المتصلة بالفارين من العدالة وبثماني لوائح اتهام جديدة

٣٤ - هناك حاليا ثمانية عشر شخصا ما زالوا فارين ويعتزم المدعي العام إحالة اثنا عشر منهم إلى المحاكم الوطنية من أجل محاكمتهم. ونظرا إلى أن محاكمة كل متهم تستغرق في المتوسط ٦٢ يوما من أيام المحاكمة، فإن محاكمة المتهمين الستة المتبقين ستقتضي ٣٧٢ يوما.

٣٥ - وورد في استراتيجية إنجاز المحاكمات الصادرة في نيسان/أبريل ٢٠٠٣ أن هناك ستة وعشرين متهما ما زالوا فارين. وبما أن استراتيجية المدعي العام ترمي إلى مقاضاة الأشخاص الذين يتحملون أكبر مسؤولية عن الجرائم المرتكبة عام ١٩٩٤ في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، فإن عدد المشتبه فيهم الذين تشملهم التحقيقات انخفض إلى ستة عشر في استراتيجية إنجاز المحاكمات المقدمة في نيسان/أبريل ٢٠٠٤[٨]. وبعد إتمام التحقيقات المتعلقة بجريمة الإبادة الجماعية، أُقفلت الملفات الخاصة بثمانية من هؤلاء الأشخاص بسبب عدم وجود أدلة. وقد تأكدت مؤخرا لوائح الاتهام الثماني الصادرة في حق المشتبه فيهم الثمانية المتبقين. ولا يزال خمسة من هؤلاء الأشخاص طلقاء ودخلوا في عداد الفارين الثمانية عشر المذكورين أعلاه (الفقرة ٣٤). كما أخذ المدعي العام في اعتباره مهمة المحكمة المتمثلة في التحقيق في الأنباء الواردة عن انتهاكات ارتكبتها الجبهة الوطنية الرواندية. كما شدد على ذلك القرار ١٥٠٣ (٢٠٠٣).

٣٦ - ومتى صدرت لائحة اتهام ضد شخص ما، تعين مواصلة إجراء تحقيقات مستفيضة لدعم فريق المحاكمة. وقد تدعو الحاجة إلى إجراء تحقيقات إضافية للاستعاضة عن أدلة الشهود الذين ربما توفوا، وللمساعدة على استجواب الشهود قبل سفرهم إلى أروشا، ولتكملة الأدلة وتعزيزها، وللتصدي لحجج الدفاع وأي طعن محتمل آخر.

٣٧ - وقد أُنجزت الآن جميع التحقيقات المتعلقة بعملية الإبادة الجماعية، كما طُلب في القرار ١٥٠٣ (٢٠٠٣). وإضافة إلى ذلك، حينما قدمت لوائح الاتهام الثماني من أجل التصديق عليها، تأكد المدعي العام من أن هذه القضايا جاهزة للمحاكمة، بمعنى أنه تم إنجاز

(٨) كان هذا العدد خمسة عشر متهما في استراتيجية إنجاز المحاكمات الصادرة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. والرقم الصحيح هو ستة عشر.

جميع التحقيقات المحددة المعتمدة، وأعد مشروع مذكرة تمهيدية للادعاء، بالإضافة إلى مسودات للمستندات المعروضة وقوائم الشهود، واكتملت التحرِّيات بشأن الأدلة المكشوف عنها (حتى ذلك الحين). وهذا يضمن '١' عدم حصول تأخير في أعمال التحضير للمحاكمة حينما يُحال المتهم إلى المحكمة؛ أو '٢' إمكانية إسناد القضية في الحال إلى فريق ادعاء جديد إن اقتضى الأمر ذلك؛ أو '٣' إمكانية إحالة القضية إلى القضاء الوطني عملا بالمادة ١١ مكررا من القواعد.

٣٨ - ويستمر قسم التحقيقات في مكتب المدعي العام في تقديم الدعم في ما يتعلق بالمحاكمات ودعاوى الاستئناف الجارية. ومع انتهاء التحقيقات بشأن المشتبه فيهم الثمانية الذين وجهت إليهم لوائح، فإن التركيز سيتحول الآن من التحقيقات التقليدية إلى دعم المحاكمات ودعاوى الاستئناف.

سادسا - إحالة المدعي العام القضايا إلى القضاء الوطني

٣٩ - بينت استراتيجية الإنجاز لشهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ أنه تقرر إحالة حوالي أربعين قضية إلى القضاء الوطني. ووفقا لاستراتيجية الإنجاز لشهر نيسان/أبريل ٢٠٠٤، زاد المدعي العام عدد هذه القضايا من أربعين إلى إحدى وأربعين قضية. ويجري المدعي العام حاليا مناقشات مع بعض الدول لهذا الغرض. وينوي المدعي العام في بعض الحالات إحالة ملفات قضايا اكتمل التحقيقات بشأنها وأصبحت جاهزة للمحاكمة، وفي حالات أخرى إحالة ملفات قضايا أخرى تقتضي قيام البلد المتلقي بإجراء مزيد من التحقيقات بشأنها. وقرار إحالة القضايا إلى المحاكم الوطنية قرار قضائي في الحالات التي صدرت بشأنها لائحة اتهام. وبموجب المادة ١١ مكررا، يعتزم المدعي العام إحالة قضايا سبعة عشر شخصا من بينهم: خمسة محتجزون (الفقرات ١٤ و ١٥ و ٣٠)؛ واثنا عشر وُجهت لهم لوائح اتهام ولا يزالون فارين (الفقرة ٣٤). وإضافة إلى ذلك، ينوي المدعي العام إحالة ملفات قضايا اثنين وثلاثين شخصا إلى المحاكم الوطنية للبت فيها. وقد بدأت هذه العملية. وأُحيلت بالفعل ملفات قضايا ثلاثين مشتبها فيهم إلى رواندا وملف قضية شخص مشتبه فيه إلى بلجيكا.

٤٠ - وتحقق مكتب المدعي العام خلال مناقشاته الأولية مع السلطات الوطنية مما إذا كانت قوانين الدولة التي يوجد بها بعض المشتبه فيهم قد لا تمنح ولاية قضائية على هؤلاء المشتبه فيهم أو الجرائم التي يُدعى أنهم ارتكبوها. وقد قامت دول أخرى بالتحقيق في القضايا ولم تستمر فيها، وقد لا ترغب في إعادة فتح ملفات هذه القضايا. ويُقيم العديد من المشتبه فيهم في بلدان أقل نموا حيث تلاقي النظم القضائية صعوبة في مقاضاة متهميها. ويعتقد

المدعي العام أن من المهم بحث إمكانية إحالة القضايا إلى البلدان الأفريقية التي يعيش فيها بعض المتهمين في الوقت الراهن، على الرغم من الصعوبات المذكورة آنفا.

٤١ - وتثير إحالة القضايا إلى رواندا عدة مسائل، تتعلق واحدة منها بعقوبة الإعدام التي فُرضت في بعض قضايا الإبادة الجماعية، وإن يكن تنفيذها نادرا. وثمة أيضا المسألة المتعلقة بقدرة النظام القضائي الرواندي على تناول هذه القضايا في الوقت الذي يلاقي فيه صعوبات في معالجة آلاف القضايا المحلية المتصلة بأعمال الإبادة الجماعية. ونظرا لأن كثيرا من القضايا المقرر إحالتها ستُنقل إلى رواندا، فإن مسألة الموارد قد تؤثر على الإحالة المقترحة للقضايا إلى رواندا. وتنفذ المحكمة حاليا برامج للإسهام في بناء القدرات في رواندا (المرفق ٥).

٤٢ - وسيشرع المدعي العام في مناقشات مع الدول بشأن إحالة القضايا ونقل الملفات. وسيشدد على الامتثال للمعايير الدولية التي تكفل المحاكمة العادلة أثناء البت في الملفات المحالة. وفي حالة عدم التمكُّن من إحالة بعض هذه القضايا إلى القضاء الوطني، سيطرح اقتراحات بديلة على مجلس الأمن ويبرز آثار ذلك في الميزانية.

سابعا - الحجم الإجمالي لعبء العمل المتبقي

٤٣ - يصل العدد التقديري لأيام المحاكمة اللازمة لإتمام جميع المحاكمات إلى ٥٤١ ١ يوما. وهذا تقدير تراكمي تَحدد على أساس الحاجة إلى ٥٤٩ يوم محاكمة لإتمام المحاكمات الجارية للمتهمين البالغ عددهم سبعة وعشرين متهما (الفقرة ٣٢)؛ و ٦٢٠ يوم محاكمة لإتمام المحاكمات المتعلقة بالمحتجزين العشرة الذين ينتظرون محاكمتهم (الفقرة ٣٣)؛ وإلى ٣٧٢ يوم محاكمة لإتمام المحاكمات المتعلقة بالأشخاص البالغ عددهم ستة أشخاص الذين صدرت ضدهم لوائح اتهام وما زالوا طلقاء، (الفقرة ٣٤).

٤٤ - وفي عام ٢٠٠٣، عملت الدوائر الابتدائية لمدد مجموعها ٤٩٨ يوم محاكمة. وفي عام ٢٠٠٢، عملت الدوائر الابتدائية الثلاث لمدد مجموعها ٤١٤ يوم محاكمة. أما في عام ٢٠٠١، فقد عملت هذه الدوائر لمدد مجموعها ٣٤٠ يوم محاكمة. وتوضح دراسة أوقات العمل الفعلية للدوائر أن مقدار الوقت الفعلي الذي تمكنت الدائرة من تخصيصه للمحاكمة خلال فترة الثلاث سنوات هو ١٣٥ يوم محاكمة في عام ٢٠٠١، و ١٥٠ يوم محاكمة في عام ٢٠٠٢، و ١٦٦ يوم محاكمة في عام ٢٠٠٣. وفي الصيغ السابقة لاستراتيجية الإنجاز، وُضعت التوقعات استنادا إلى متوسط قدره ١٥٠ يوم محاكمة في كل سنة لكل قسم من أقسام الدوائر الابتدائية. وللأسباب المذكورة أعلاه (الفقرة ١٧)، ستستند التقديرات في هذه الوثيقة إلى هذا المتوسط.

٤٥ - ومن العوامل المساهمة في خفض عدد أيام المحاكمة صعوبة ضمان مجيء الشهود من رواندا ومرض القضاة والمحامين. وقد اتخذت المحكمة عدة خطوات لضمان التقليل من هذه العوامل إلى أدنى حد ممكن في المستقبل. وتم على وجه الخصوص تعديل القواعد لكي يتسنى للدائرة الابتدائية مواصلة المحاكمة في حالة مرض أحد القضاة أو غيابه أو وجود سبب دائم يمنعه من الحضور (المادة ١٥ مكررا)[٩]. وسيؤدي إصرار الدوائر الابتدائية على وجود اثنين من المحاميين، وفي حالة مرض أحدهما أو غيابه، إلزام المحامي الآخر بمواصلة العمل، إلى الحد من حالات توقف المحاكمات. وفي الوقت الحالي، يمثُل شهود من رواندا أمام المحكمة. ومن المهم أن يستمر العمل على هذا المنوال.

٤٦ - وتبين التجربة أنه يتعذر ضمان حضور الشهود في جميع الأوقات، حتى في حالة الاستعانة بالشهود الإضافيين الموجودين في أروشا تحسبا لحالات عدم الحضور. وكثيرا ما يطلب الادعاء أو محامي الدفاع وقتا إضافيا لإعداد الشهود للاستجواب الرئيسي. ويتعين على الدوائر أيضا إتاحة وقت إضافي للادعاء والدفاع لإعداد استجواب شهود الخصم في الحالات التي تظهر فيها أدلة غير متوقعة أو في حالة تقديم أدلة بدون إخطار سابق طبق الأصول. ويلزم توفير وقت كاف لجلسات الاستماع التمهيدية، والمداولات بشأن الالتماسات المقدمة إلى المحكمة وتحرير الأحكام. ولا تؤدي هذه الظروف، إذا اقترنت بمرض الشهود وغيابهم لأسباب أخرى، إلى تقليل عدد أيام المحاكمات فحسب، بل إلى تقليل عدد ساعات العمل لكل يوم محاكمة. ومع ذلك ستواصل الدوائر جهودها لزيادة الوقت الذي يقضى في قاعة المحكمة.

ثامنا - الاستراتيجيات السابقة والاستراتيجيات الحالية

٤٧ - **المرحلة التمهيدية**: عند بدء الولاية الثانية، في حزيران/يونيه ١٩٩٩، كان هناك عدد كبير من التماسات المرحلة التمهيدية التي تنتظر البت فيها. وقد طلبت المدعية العامة آنذاك ضم عدد كبير من المتهمين في قضية واحدة، وطلبت مرةً التصديق على لائحة اتهام مشتركة لأكثر من ٢٠ مشتبها فيهم. غير أن قاضي التصديق رفض هذا الطلب، ثم طلبت المدعية العامة الجمع بين عدد أقل من المتهمين، الذين يُزعم أنهم اشتركوا في نفس العمل الإجرامي، مثل استخدام وسائط الإعلام أو أعمال المسؤولين العسكريين أو المسؤولين الحكوميين أو الجرائم التي زُعم ارتكابها في مناطق جغرافية معينة برواندا (بوتاري، سيانغوغو). وأدى ذلك إلى تقديم عدد كبير من الالتماسات من جانب الادعاء طُلب فيها

(٩) تعرض سير المحاكمات إلى تعطيل عام ٢٠٠٣ بسبب عدم إعادة انتخاب بعض القضاة.

إدخال تعديلات على لوائح الاتهام وضم المتهمين. وبالإضافة إلى ذلك، قدم الدفاع عددا كبيرا من الالتماسات.

٤٨ - وبناء عليه، تمثلت الأولوية العليا للدوائر في عام ١٩٩٩ في تقليل عدد الالتماسات المقدمة إلى المحكمة بغية الانتقال بالقضايا إلى مرحلة المحاكمة. ولتيسير هذا الأمر، عدَّل القضاة القواعد للسماح بالنظر في الالتماسات على أساس المرافعات الخطية فقط، ومن جانب قاض وحيد. وأدت هذه التدابير المتخذة لتخفيض أعباء العمل الناجمة عن الالتماسات المتبقية إلى زيادة كفاءة الدوائر وتخفيض التكاليف المتصلة بجلسات الاستماع الشفوي للالتماسات المقدمة. وبعد تخفيض عدد الالتماسات التي لم يُبت فيها بعد إلى أدنى حد ممكن، طُلب إجراء ترجمة كاملة للوثائق والكشف عنها قبل شروع جميع الدوائر الابتدائية الثلاث في المحاكمة.

٤٩ - وبالإضافة إلى ذلك، اعتمد القضاة في جلسة عامة التغييرات المدخلة على القواعد من أجل تنظيم عملية المحاكمة التمهيدية، وتقليص عدد الطعون الأولية التي كانت تؤخر بدء المحاكمات. وتتمتع الدائرة الابتدائية بسلطة تبسيط إجراءات المحاكمة من خلال عقد اجتماعات خاصة بحالة الدعوى في مرحلتي ما قبل المحاكمة وما قبل الدفاع. وقد تُؤمر الأطراف، على الأخص، بتقديم مذكرات تتناول المسائل المتعلقة بالوقائع والمسائل القانونية وتحدد المسائل المتنازع عليها، وبتقديم قائمة بالشهود الذين يُعتزم استدعاؤهم إلى جانب موجز للوقائع والادعاءات المحددة في لائحة الاتهام التي سيدلي الشهود بشهادات بشأنها. وبالإضافة إلى ذلك، يجب على الأطراف تقديم تقدير للوقت الذي سيستغرقه كل شاهد في تقديم شهادته، ويجوز للدائرة الابتدائية أن تأمر بتخفيض عدد الشهود والوقت المخصص للشهود للإدلاء بالشهادة الأساسية. ويجوز للدائرة الابتدائية أيضا أن تطلب معلومات عن حالة المستندات المعروضة (القاعدتان ٧٣ مكررا، ومكررا ثاني).

٥٠ - واتُّخذت خطوة مفيدة تمثلت في إنشاء اللجنة الابتدائية في عام ٢٠٠٣، وهي مؤلفة من ممثلين عن الدوائر وقلم المحكمة والادعاء. وقد عملت هذه اللجنة، التي تقيم اتصالا بمختلف أفرقة الدفاع، على تيسير تجهيز عدد من القضايا الجديدة للمحاكمة. وتدارس فريق عامل معني بالترجمة التحريرية سبل التعجيل بترجمة الوثائق، وبالتالي تجنب التأخير في الإجراءات القضائية.

٥١ - ويسمح الإقرار بالذنب بتقصير مدة المحاكمات. وتبيِّن التجربة أن الدائرة لا تحتاج لأكثر من يوم واحد لتقتنع بأن الإقرار بالذنب هو إقرار قطعي صادر عن علم وبحرية وبمحض الإرادة. ويتطلب تحرير الحكم مدة محدودة. وخلافا للحالة السائدة في المحكمة

الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، فإن عدد الأشخاص الذين أقروا بالذنب في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا قليل جدا[١٠]. ويتعذر في هذه المرحلة تقدير عدد المتهمين في المحكمة الجنائية لرواندا الذين قد يكون جوابهم مستقبلا إقرارا بالذنب. وفي الجلسة العامة التي عقدتها المحكمة في أيار/مايو ٢٠٠٣، عُدلت القواعد بحيث أصبحت تتيح أساسا قانونيا لإبرام اتفاقات مع المتهمين بشأن إقرارهم بالجرم.

٥٢ - **مرحلة المحاكمة:** تقوم جميع الدوائر الابتدائية بعقد محاكمات على أساس المسار المزدوج (وفي بعض الحالات على أساس 'المسار الثلاثي') وقد أدت هذه الاستراتيجية إلى إصدار عدد كبير من الأحكام في عام ٢٠٠٣. ومع ذلك، فإن النظر في قضيتين كبيرتين أو أكثر على أساس المسار المزدوج عملية مضنية. ويتبين من الخبرة أن أفضل نموذج هو النظر على أساس المسار المزدوج في قضية كبيرة واحدة وقضية صغيرة واحدة. وسيتم اتباع هذه الاستراتيجية في المستقبل، ما لم تكن القضية الكبيرة ضخمة أو معقدة جدا. وتستخدم المحكمة، عند الاقتضاء، ''نظام النوبات''، الذي يتضمن استخدام قاعة محكمة واحدة للنظر في قضيتين في جلسة صباحية لإحداهما وجلسة ما بعد الظهر للأخرى. ويعمل نظام النوبات على أساس نوبة صباحية من الساعة ٨/٤٥ إلى حوالي الساعة ١٣/٠٠، ونوبة لفترة ما بعد الظهر تمتد حتى الساعة ١٨/٣٠ تقريبا.

٥٣ - وفي أعقاب الطلب الذي قدمته المحكمة في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠١ اتخذ مجلس الأمن القرار ١٤٣١ (٢٠٠٢) المؤرخ ٨ آب/أغسطس ٢٠٠٢، الذي أنشأ بموجبه مجموعة من القضاة المخصصين تضم ثمانية عشر قاضيا. وكان الهدف من هذا الإصلاح، الذي جاء بعد قرار مماثل اتخذه مجلس الأمن في عام ٢٠٠٠ بخصوص المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، هو زيادة القدرات القضائية لمحكمة رواندا. وانتخبت الجمعية العامة القضاة المخصصين الثمانية عشر في ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٣. وشغل أول قاض مخصص منصبه في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ ووصل ثلاثة آخرون في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. وبعد تقديم طلبين آخرين في ٨ و ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ على التوالي، اتخذ مجلس الأمن في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ القرار ١٥١٢ (٢٠٠٣)، الذي زاد فيه من أربعة إلى تسعة عددَ القضاة المخصصين الذين يمكن أن يشغلوا مناصبهم في نفس الوقت. ومنح أيضا مجلس الأمن للقضاة المخصصين سلطة البت في المسائل التمهيدية للمحاكمات ووصل القاضي

(١٠) استندت الأحكام التالية إلى إقرار بالجرم: المدعي العام ضد جين كامباندا (١٩٩٨)؛ والمدعي العام ضد عمر سيروشاغو (١٩٩٩)؛ والمدعي العام ضد جورج روغوي (٢٠٠٠) والمدعي العام ضد فنسان روتاغانيرا (٢٠٠٥).

الخامس في آذار/مارس ٢٠٠٤. وسمح وصول القضاة المخصصين الخمسة ببدء أربع محاكمات جديدة ومواصلة محاكمة قضية بوتاري. وبعد وصول القضاة المخصصين الأربعة الباقين في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، أصبح بالإمكان بدء محاكمتين أُخريين[١١].

٥٤ - وبفضل وجود تسعة قضاة مخصصين تمكنت المحكمة من إنشاء ستة أقسام للدائرة الابتدائية وسيكون بوسع هذه الأقسام الستة الاضطلاع بما يبلغ ٥٠٠ ٤ ساعة من ساعات المحاكمة خلال ٩٠٠ يوم من أيام المحاكمة في السنة. غير أن النظام الداخلي للمحكمة يقضي بأن يضم كل قسم من أقسام الدائرة الابتدائية قضاة دائمين وقضاة مخصصين في نفس الوقت، وبالتالي فإن الاستخدام الكامل للقضاة المخصصين يعتمد على توافر القضاة الدائمين. وفي الوقت الحاضر يشارك عدد من القضاة الدائمين في محاكمات ضخمة[١٢] ولهذا السبب يصعب الإبقاء على تسعة أقسام دائمة للدائرة الابتدائية. غير أن التجربة تدل على جدوى المسار الثنائي الذي يسمح بانعقاد محاكمة مشتركة واحدة في نفس الوقت مع محاكمة تخص متهما واحدا، وانعقاد أقسام الدائرة الابتدائية في نوبات. وبالتالي فإن عدد أقسام الدائرة الابتدائية يبلغ حوالي ستة، وإن كانت تلك الأقسام لا تنعقد جميعا بصورة مستمرة[١٣].

٥٥ - وكما ذُكر أعلاه (في الفقرة ٣)، فإن إحدى عشرة قضية تجري محاكمتها في الوقت الحاضر، خمس منها محاكمات مشتركة ضخمة. ومن المهم تحقيق التوازن الملائم بين المحاكمات التي تجمع بين عدة متهمين وبين تلك التي تخص متهما واحدا. وتنعقد بعض أقسام الدائرة الابتدائية في نوبات صباحية ومسائية ويقل طول هذه الجلسات عن أيام المحاكمات الكاملة بحوالي ساعتين. وذُكر في صيغة استراتيجية الإنجاز الصادرة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ أن بناء قاعة محكمة رابعة من شأنه أن يتيح عقد مزيد من أيام المحاكمة الكاملة، مما يعجل المحاكمات التي تجمع بين عدة متهمين، فضلا عن زيادة سعة قاعات المحكمة أثناء الاستماع إلى دعاوى الاستئناف. وبعد الحصول على تبرعات من حكومتي النرويج والمملكة

---

(١١) شارك القضاة المخصصون في محاكمة القضايا الأربع الجديدة التالية خلال الفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ إلى نهاية نيسان/أبريل ٢٠٠٤: قضية نديندابا هيزي، وقضية الحكومة، وقضية كاريميرا وآخرين، وقضية موهيمانا. وخلال الفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ شارك قضاة مخصصون أيضا في محاكمة القضايا التالية: قضية سيرومبا، وقضية العسكريين الثانية، وقضية رواماكوبا، وقضية موفونيي، وقضية مبامبارا، وقضية زيغيرانيرازو وقضية كاريرا.

(١٢) يشارك قاضيان دائمان في محاكمة قضية بوتاري وثلاثة في محاكمة القضية العسكرية الأولى.

(١٣) خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٦ كان ما مجموعه أحد عشر قسما للدائرة الابتدائية يستمع إلى الأدلة، وهي: بوتاري، وقضية العسكريين الأولى، وقضية الحكومة، وقضية العسكريين الثانية، وكاريميرا وآخرون، وسيرومبا، وموفونيي، ورواماكوبا، ومبامبارا، وزيغيرانيرازو، وكاريرا. وقد أمكن تحقيق ذلك بفضل مشاركة بعض القضاة في محاكمتين، إما بسبب المسار الثنائي، أو بسبب نظام النوبات.

المتحدة، تم بناء قاعة محكمة جديدة في مدة قياسية، وافتُتحت في ١ آذار/مارس ٢٠٠٥. وتُستخدم حاليا بكامل طاقتها وتشكل عنصرا هاما من عناصر استراتيجية الإنجاز للمحكمة.

٥٦ - وعلى الرغم من كافة التدابير الرامية إلى تعجيل الإجراءات، فإن القضايا قد تبدو وكأنها تستغرق وقتا طويلا. وينبغي الإشارة إلى أن الإجراءات القضائية أكثر تعقيدا على الصعيد الدولي منها على الصعيد الوطني. فالقضايا التي تعالجها المحاكم المخصصة معقدة جدا من ناحية الوقائع ومن الناحية القانونية. ويجري عادة الكشف عن كمية كبيرة من الوثائق أثناء محاكمة من يُدعى أنهم دبروا الأعمال الوحشية، بمن فيهم من يُزعم أنهم كانوا يحتلون مناصبة عليا في الحكومة. ويجب ترجمة هذه الوثائق لكي تستخدمها الأفرقة القانونية والمتهمون، الذين قد يطالبون بترجمة جميع الوثائق إلى اللغة الرسمية الأخرى للمحكمة قبل الإجابة على الالتماسات أو الشروع في التحضير للمحاكمات. وكثيرا ما يكون عدد الشهود كبيرا، ويتعين ترجمة جميع الشهادات التي تم الإدلاء بها ترجمة فورية إلى ثلاث لغات. وكثيرا ما يتعين إحضار الشهود من بيئات صعبة، وتوفير حماية كبيرة لهم قبل إدلائهم بشهاداتهم وبعده، وأحيانا يتعين نقل مقر إقامتهم إلى أماكن جديدة. وينتمي الموظفون والمحامون المشاركون في القضايا إلى ثقافات وتقاليد مختلفة، ويتطلب التخاطب الفعال مهارات جديدة وجهدا إضافيا. ويأتي محامو الادعاء والدفاع من جميع أنحاء العالم وأساليبهم في المحاكمة متباينة. ويظل محامو الدفاع بعيدين عن أماكن عملهم وغير قادرين على القيام بأعمالهم الأخرى لفترات زمنية طويلة عندما يتولون مهاما في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

٥٧ - **المسائل الإدارية:** في إطار تقييم احتياجات المحكمة من الموارد البشرية، بغية النهوض بتنفيذ استراتيجية الإنجاز، ينوي المدعي العام زيادة عدد محامي المحاكمات زيادة كبيرة وتوسيع قسم الاستئناف فيها. كما تدعو الحاجة إلى دعم في مجالي الإدارة والتحقيقات. وستتم تغطية هذه الزيادة عن طريق نقل الموظفين. ويتوقع المدعي العام أن يكون بالإمكان نقل بعض الوظائف التي يشغلها محققون في الوقت الحاضر لزيادة عدد محامي المحاكمة والمستشارين القانونيين وغيرهم من الموظفين الذين تتطلبهم المحاكمة، وذلك في نهاية فترة التحقيقات المتوقع انتهاؤها قريبا. ويشكل تعزيز إدارة المعلومات والأدلة والتشجيع على اتباع أفضل الممارسات في مجال الادعاء مبادرتين هامتين على طريق تنفيذ استراتيجية الإنجاز (المرفق ٦).

٥٨ - ومع انتقال المحكمة من عمل يركز على التحقيق والقبض على المتهمين إلى عمل يركز على محاكمتهم، سيركز قلم المحكمة اهتمامه على الموعد النهائي لانتهاء عمل المحكمة في كافة جوانب عمله. وقد اتُّخذت تدابير كثيرة لتوفير مزيد من الدعم لعملية إدارة

المحاكمات (المرفق ٧). وأخيرا فإن عمليات إبرام العقود، وشراء المعدات، وتعيين الموظفين، سوف ترتبط جميعا ارتباطا وثيقا باستراتيجية الإنجاز.

٥٩ - **توفير الموارد الكافية:** من الضروري أن تستمر المحكمة في تلقي الموارد الضرورية، سعيا للامتثال للأطر الزمنية التي حددها مجلس الأمن في قراريه ١٥٠٣ (٢٠٠٣) و ١٥٣٤ (٢٠٠٤). وفي عام ٢٠٠٤ فرضت إدارة الأمم المتحدة تجميدا على تعيين الموظفين الجدد في المحكمة، بسبب تأخر الدول الأعضاء في دفع مساهماتها في المحاكم المخصصة. وكاد هذا الوضع أن يؤثر تأثيرا كبيرا على استراتيجية الإنجاز. وقد تحسن الوضع بسبب رفع التجميد في بداية عام ٢٠٠٥.

تاسعا - الاستنتاجات

٦٠- كما ذُكر أعلاه (في الفقرة ٣)، يبلغ عدد المتهمين في الوقت الحاضر سبعة وعشرين متهما تجري محاكمتهم في سبع محاكمات (هي بوتاري، وقضية العسكريين الأولى، وقضية الحكومة، وقضية العسكريين الثانية، وكاريميرا وآخرون، وسيرومبا، وموفونيي، ورواماكوبا، ومبامبارا، وزيغيرانيرازو، وكاريرا)، ومنها خمس محاكمات مطولة نظرا لكونها محاكمات مشتركة. وقد وصلت هذه المحاكمات إلى مراحل مختلفة. ومن المقدر أن إكمالها سيتطلب ٥٤٩ يوم محاكمة (الفقرة ٣٢). كما ستتطلب محاكمة المحتجزين العشرة الذين ينتظرون المحاكمة حوالي ٦٢٠ يوم محاكمة (الفقرة ٣٣). وستدعو الحاجة إلى حوالي ٣٧٢ يوم محاكمة لإكمال محاكمة المتهمين الستة الفارين (الفقرة ٣٤). وبالتالي يُقدر أن إكمال جميع المحاكمات سيتطلب ١ ٥٤١ يوم محاكمة (الفقرة ٤٤).

٦١ - وقُدر في استراتيجية الإنجاز الصادرة في نيسان/أبريل ٢٠٠٤ أن ثلاث محاكمات (غاكومبيتسي، وندينداباهيزي، وموهيمانا) ستُكمل خلال عام ٢٠٠٤. وقد أنجز هذا الهدف. وأُعلن أيضا أن ثلاث محاكمات تتناول ستة متهمين (سيمبا، وسيرومبا، وقضية العسكريين الثانية) ستبدأ خلال الفترة من أيار/مايو إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. وقد تحقق هذا التوقع أيضا.

٦٢ - ونصت استراتيجية الإنجاز الصادرة في أيار/مايو ٢٠٠٥ على أنه بالإضافة إلى الحكمين الصادرين في آذار/مارس و نيسان/أبريل ٢٠٠٥ في قضيتي روتاغانيرا وموهيمانا، سيصدر الحكمان المتعلقان بقضيتي سيمبا وسيرومبا في وقت لاحق من نفس العام. وقد صدر الحكم في قضية سيمبا في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. وللأسف تأخر إنهاء محاكمة قضية سيرومبا بسبب الصعوبات الناجمة عن انسحاب المحامي الرئيسي. وقد حققت المحاكمة

تقدما ووصلت إلى مرحلة المرافعات االنهائية، ومن المتوقع صدور حكم بهذا الشأن في وقت لاحق من هذا العام. وكذلك تحققت التوقعات ببدء محاكمتين جديدتين في النصف الثاني من عام ٢٠٠٥. فقد بدأت محاكمة قضيتي مبامبارا وزيغيرانيرانزو في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ و تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ على التوالي.

٦٣ - وأكملت قضيتا مبامبارا ورواماكوبا في عام ٢٠٠٦، ومن المتوقع صدور الحكمين خلال الأسابيع القليلة القادمة. أما قضيتا موفونيي وسيرومبا فقد أشرفتا على مرحلة المرافعات الختامية. وبإكمال هذه القضايا من المحتمل أن تبدأ ثلاث محاكمات جديدة خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٦، مع مراعاة طاقة قاعات المحاكم. وستُكمل قضية العسكريين الأولى وقضية كاريرا في عام ٢٠٠٦.

٦٤ - ومن المتوقع إكمال قضية بوتاري وقضية الحكومة وقضية العسكريين الثانية في عام ٢٠٠٧. ويمكن أن تبدأ حوالي ست محاكمات لمتهمين فرادى. واستنادا إلى التقدم المحقق في هذه القضايا، يمكن أن تبدأ حوالي ست محاكمات لمتهمين فرادى في عام ٢٠٠٨.

٦٥ - وتوحي التوقعات الواردة أعلاه بأن المحكمة قد تتمكن من إكمال المحاكمات وإصدار الأحكام بشأن عدد يتراوح بين خمسة وستين وسبعين شخصا بحلول عام ٢٠٠٨، رهنا بالتقدم المحرز في المحاكمات الحالية والمستقبلية. ويجدر التذكير مرة أخرى بأن هذه المعلومات مجرد تقديرات. كما أنها تتوقف على توافر الموارد الكافية. والمحكمة ملتزمة بأن تقدم للعدالة أولئك الذي يتحملون أكبر قسط من المسؤولية عن أعمال الإبادة وانتهاكات القانون الإنساني الدولي المرتكبة في رواندا في عام ١٩٩٤. وبهذه العملية، ستتحقق المحكمة من إدانة المتهمين أو براءتهم، وتكفل الانتصاف لضحايا الجرائم الضخمة التي ارتُكبت، وتضع سجلاً للحقائق يمكن أن يساعد على تحقيق المصالحة في رواندا. وكذلك فإن المحكمة ستخلف تراثاً من المبادئ القانونية الدولية يمكن أن ينير الطريق للمحاكم ويردع عن ارتكاب مثل هذه الجرائم الخطيرة في المستقبل.

٦٦ - وكما ورد أعلاه (في الفقرة ١)، فإن هذه الوثيقة جزء من الجهد المتواصل الذي تبذله المحكمة لتحسين استراتيجية الإنجاز الخاصة بها. وترحب المحكمة بالإسهامات في هذه العملية.

المرفق ١

الأشخاص الذين أدينوا أو برئت ساحتهم: ٢١ حكما صدرت بشأن ٢٧ متهما

الولاية الأولى (أيار/مايو ١٩٩٥ – أيار/مايو ١٩٩٩)

الاسم	الوظيفة السابقة	تاريخ المثول لأول مرة	الدائرة الابتدائية	تاريخ صدور الحكم
ج.- ب. أكايسو	عمدة مدينة تابا	٣٠ أيار/مايو ١٩٩٦	الدائرة الابتدائية الأولى	٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨
ج. كامباندا	رئيس وزراء	١ أيار/مايو ١٩٩٨	الدائرة الابتدائية الأولى	٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ (اعتراف بالجرم)
أو. سيروشاغو	رجل أعمال، قائد إنتراهاموي	١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨	الدائرة الابتدائية الأولى	٥ شباط/فبراير ١٩٩٩ (اعتراف بالجرم)
س. كايشيما	والي كيبوي	٣١ أيار/مايو ١٩٩٦	الدائرة الابتدائية الثانية	٢١ أيار/مايو ١٩٩٩ (ضُم المتهمان في دعوى واحدة)
أو. روزيندانا	رجل أعمال	٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٦		
غ. روتاغاندا	رجل أعمال والنائب الثاني لرئيس الإنتراهاموي	٣٠ أيار/مايو ١٩٩٦	الدائرة الابتدائية الأولى	٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩
أ. موسيما	رجل أعمال	١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧	الدائرة الابتدائية الأولى	٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠
إجمالي الولاية الأولى			**ستة أحكام (سبعة متهمين)**	

الولاية الثانية (أيار/مايو ١٩٩٩ – أيار/مايو ٢٠٠٣)

الاسم	الوظيفة السابقة	تاريخ المثول لأول مرة	الدائرة الابتدائية	تاريخ صدور الحكم
غ. رغيو	صحفي في محطة الإذاعة والتلفزيون الحرة للتلال الألف	٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧	الدائرة الابتدائية الأولى	١ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ (اعتراف بالجرم)
أ. باغيليشيما	عمدة مدينة مابانزا	١ نيسان/أبريل ١٩٩٩	الدائرة الابتدائية الأولى	٧ حزيران/يونيه ٢٠٠١
غ. نتاكيروتيمانا	طبيب	٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦	الدائرة الابتدائية الأولى	٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٣ (ضُم المتهمان في دعوى واحدة)
إ. نتاكيروتيمانا	قسيس	٣١ آذار/مارس ٢٠٠٠		
ل. سيمانزا	عمدة مدينة بيكامبي	١٦ شباط/فبراير ١٩٩٨	الدائرة الابتدائية الثالثة	١٥ أيار/مايو ٢٠٠٣

الاسم	الوظيفة السابقة	تاريخ المثول لأول مرة	الدائرة الابتدائية	تاريخ صدور الحكم
إ. نييتغيكا	وزير الإعلام	١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٩	الدائرة الابتدائية الأولى	١٥ أيار/مايو ٢٠٠٣
ج. كاجيليجيلي	عمدة مدينة روكينغو	١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٩	الدائرة الابتدائية الثانية	١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣
ف. ناهيمانا	مدير محطة الإذاعة والتلفزيون الحرة للتلال الألف	١٩ شباط/فبراير ١٩٩٧	الدائرة الابتدائية الأولى	''قضية وسائط الإعلام''(ضم المتهمون في دعوى واحدة) ٣ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣
هـ. نغيزي	محرر في جريدة كانغورا	١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧		
ج. ب. باراياغويزا	مدير بوزارة الخارجية	٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٨		
ج. كاموهاندا	وزير الثقافة والتعليم	٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٠	الدائرة الابتدائية الثانية	٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤
أ. نتاغيرورا	وزير النقل	٢٠ شباط/فبراير ١٩٩٧	الدائرة الابتدائية الثالثة	''قضية سيانغوغو'' (ضم في دعوى واحدة) ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٤
أ. باغامبيكي	والي سيانغوغو	١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٩		
س. إمانيشيموي	ملازم في القوات المسلحة الرواندية	٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧		
إجمالي الولاية الثانية				**تسعة أحكام (١٤ متهماً)**
محصلة الولايتين الأوليين بحلول شباط/فبراير ٢٠٠٤				**خمسة عشر حكما (٢١ متهما)**

مناصب المتهمين: كان المتهمون الـ ٢١ يحتلون المراكز التالية في عام ١٩٩٤: رئيس وزراء واحد، ٣ وزراء، واليان، ٤ عمد، مدير أقدم، ٣ من وسائط الإعلام، عسكري واحد، رجل دين واحد، ٥ من وظائف أخرى.

الولاية الثالثة (أيار/مايو ٢٠٠٣ – أيار/مايو ٢٠٠٧)

الاسم	اللقب السابق	تاريخ المثول لأول مرة	الدائرة الابتدائية	تاريخ صدور الحكم
س. غاكومبيتسي	عمدة مدينة روروموا	٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١	الدائرة الابتدائية الثالثة	١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٤. بدأت المحاكمة في ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٣.
إ. ندينداباهيزي	وزير مالية	١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١	الدائرة الابتدائية الأولى	١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٤. بدأت المحاكمة في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.
ف. روتاغانيرا	نائب في المجلس البلدي لموبوغا	٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٢	الدائرة الابتدائية الثالثة	١٤ آذار/مارس ٢٠٠٥ (إقرار بالذنب)
م. موهيمانا	نائب في المجلس البلدي لغيشييتا	٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩	الدائرة الابتدائية الثالثة	٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٥. بدأت المحاكمة في ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٤.
أ. سيمبا	مقدم في القوات المسلحة الرواندية	١٨ آذار/مارس ٢٠٠٢	الدائرة الابتدائية الأولى	١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. بدأت المحاكمة في ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٤.
ب.- بينغيمانا	عمدة مدينة غيكورو	١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢	الدائرة الابتدائية الثانية	١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٦
المحصلة في أيار/مايو ٢٠٠٦				**ستة أحكام (ستة متهمين)**

مناصب المتهمين: وزير واحد، عمدتان، نائبان في مجلس بلدي، عسكري واحد.

المرفق ٢

المحاكمات الجارية: سبعة وعشرون محتجزاً في ١١ قضية

الاسم	اللقب الوظيفي السابق	تاريخ المثول لأول مرة	الدائرة الابتدائية	تعليقات
ب. نيراماسوهوكو	وزيرة شؤون الأسرة والمرأة	٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧	الدائرة الابتدائية الثانية	''قضية بوتاري'' (ضم في دعوى واحدة) بدأت في الولاية الثانية. تنتهي في عام ٢٠٠٧.
أ. س. نتاهوبالي	قائد إنتراهاموي	١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧		
س. نسابيمانا	والي بوتاري	٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧		
أ. نتيزيريايو	والي بوتاري	١٧ آب/أغسطس ١٩٩٨		
ج. كانياباشي	عمدة نغوما	٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦		
إ. ندايامباجي	عمدة موغانزا	٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦		
ت. باغوسورا	مدير ديوان في وزارة الدفاع	٢٠ شباط/فبراير ١٩٩٧	الدائرة الابتدائية الأولى	''القضية العسكرية الأولى'' (ضم في دعوى واحدة) بدأت في الولاية الثانية. تنتهي في عام ٢٠٠٦.
غ. كابيليغي	لواء في القوات المسلحة الرواندية	١٧ شباط/فبراير ١٩٩٨		
أ. نتاباكوزي	قائد كتيبة في القوات المسلحة الرواندية	٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧		
أ. نسينغيومفا	مقدم في القوات المسلحة الرواندية	١٩ شباط/فبراير ١٩٩٧		
س. بيزيمونغو	وزير الصحة	٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩	الدائرة الابتدائية الثانية	''قضية الحكومة'' (ضم في دعوى واحدة) بدأت في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣. تنتهي في عام ٢٠٠٧.
ج. موغينزي	وزير التجارة	١٧ آب/أغسطس ١٩٩٩		
ح. بيكامباكا	وزير الخارجية	١٧ آب/أغسطس ١٩٩٩		
ب. موغيرانيزا	وزير الخدمة المدنية	١٧ آب/أغسطس ١٩٩٩		
إ. كاريمبرا	وزير الداخلية/نائب رئيس الحركة الجمهورية الوطنية من أجل التنمية والديمقراطية	٧ نيسان/أبريل ١٩٩٩	الدائرة الابتدائية الثالثة	كاريمبرا وآخرون (ضم في دعوى واحدة) بدأت في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣. وبدأت مجدداً في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.
م. نغيرومباتسي	المدير العام لوزارة الخارجية/رئيس الحركة الجمهورية الوطنية من أجل التنمية والديمقراطية	٧ نيسان/أبريل ١٩٩٩		
ج. نزيرويرا	رئيس الجمعية الوطنية/الأمين العام للحركة الجمهورية الوطنية من أجل التنمية والديمقراطية	٧ نيسان/أبريل ١٩٩٩		

الاسم	اللقب الوظيفي السابق	تاريخ المثول لأول مرة	الدائرة الابتدائية	تعليقات
أ. رواماكوبا	وزير التعليم	٧ نيسان/أبريل ١٩٩٩	الدائرة الابتدائية الثالثة	بدأت في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣. وبدأت مجدداً في ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٥. يصدر الحكم عام ٢٠٠٦.
أ. سيرومبا	كاهن، كوميون كيفومو	٨ شباط/فبراير ٢٠٠٢	الدائرة الابتدائية الثالثة	بدأت في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. يصدر الحكم عام ٢٠٠٦.
أ. ندينديليمانا	رئيس أركان الدرك	٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٠	الدائرة الابتدائية الثانية	''القضية العسكرية الثانية'' (ضم في دعوى واحدة)
ف. ك. نزوونيميه	قائد كتيبة في القوات المسلحة الرواندية	٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٠		
إ. ساغاهوتو	نائب قائد كتيبة استطلاع	٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠		بدأت في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ وتنتهي في ٢٠٠٧.
أ. بيزيمونغو	رئيس أركان القوات المسلحة الرواندية	٢١ آب/أغسطس ٢٠٠٢		
ت. موفونيي	قائد في مدرسة ضباط الصف	٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠	الدائرة الابتدائية الثالثة	بدأت في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٤. يصدر الحكم عام ٢٠٠٦.
ج. مبامبارا	عمدة روكارا	٨ آب/أغسطس ٢٠٠١	الدائرة الابتدائية الأولى	بدأت في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. يصدر الحكم عام ٢٠٠٦.
ب. زيغيرانييرازو	رجل أعمال	١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١	الدائرة الابتدائية الثالثة	بدأت في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥.
ف. كاديرا	والي كيغالي	٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١	الدائرة الابتدائية الأولى	بدأت في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦.

مناصب المتهمين: ٧ وزراء، برلماني واحد، ٣ ولاة، مدير أقدم واحد، ٣ عمد، ٩ عسكريين، رجل دين واحد، ٢ من وظائف أخرى.

المرفق ٣

في انتظار المحاكمة : خمسة عشر محتجزا

الاسم	اللقب الوظيفي السابق	تاريخ المثول لأول مرة	الدائرة الابتدائية	عدد شهود مكتب المدعي العام
س. نشاميهيغو	نائب المدعي العام	٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠١	الدائرة الابتدائية الأولى	١٥
إ. روكوندو	قسيس	٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١	الدائرة الابتدائية الثالثة	٢٠
ج. نزابيرينداً	منظم أنشطة للشباب	٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٢	الدائرة الابتدائية الثانية	١٥
س. بيكيندي	عازف موسيقى	٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٢	الدائرة الابتدائية الثالثة	٣٠
هـ. نسينغيمانا	عميد كلية يسوع الملك	١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٢	الدائرة الابتدائية الثانية	١٥
ج. ب. غاتيته	عمدة مورامبي	٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢	الدائرة الابتدائية الأولى	٣٠
ت. رينزاهو	والي كيغالي	٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢	الدائرة الابتدائية الثانية	٣٠
إ. هاتيغيكيمانا	لواء، قائد معسكر نغوما، بوتاري	٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٣	الدائرة الابتدائية الثالثة	
ج. روغامبارارا	عمدة بيكامبي	١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٣	الدائرة الابتدائية الثانية	
ي. مونياكازي	قائد إنتراهاموي	١٢ أيار/مايو ٢٠٠٤	الدائرة الابتدائية الأولى	
غ. كانيارو كيغا	رجل أعمال	٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٤	الدائرة الابتدائية الأولى	
إ. سيتاكو	عقيد	٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤	الدائرة الابتدائية الأولى	
م. باغاراغازا	مدير الصناعة الوطنية للشاي	١٨ آب/أغسطس ٢٠٠٥	الدائرة الابتدائية الثالثة	
ج. سيروغيندو	مدير تقني في محطة الإذاعة والتلفزيون الحرة للتلال الألف	٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥	الدائرة الابتدائية الأولى	
ك. كاليمانزيرا	وزير الداخلية بالنيابة	١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥		

مناصب المتهمين: وزير واحد بالنيابة، والي، ٢ عمد، مدير أقدم واحد، ١ من صغار المديرين، عسكريان، ٢ من رجال الدين، ١ من وسائط الإعلام، ٤ من وظائف أخرى.

المرفق ٤

تقديرات تستند إلى الأرقام التي قدمها المدعي العام بشأن المحتجزين الحاليين (استراتيجية الإنجاز السابقة)

القضية	عدد المتهمين	عدد شهود مكتب المدعي العام	عدد ساعات المرافعات الرئيسية للادعاء	عدد ساعات استجواب الدفاع للشهود	عدد ساعات المرافعات الرئيسية للدفاع	عدد ساعات استجواب الادعاء للشهود	مجموع الساعات
١ - بوتاري	٦	٦٨	٣٣٠	٣٣٠	٣٣٠	٣٣٠	١ ٣٢٠
٢ - العسكرية الأولى	٤	١٠٠	٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠	٢ ٠٠٠
٣ - موفوني وهاتيغيكيمانا	٢	٤٣	١٨٠	١٨٠	١٨٠	١٨٠	٧٢٠
٤ - سيرومبا	١	٢٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٤٠٠
٥ - ندينداهميزي	١	١٥	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٢٠٠
٦ - العسكرية الثانية	٤	٩٠	٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠	٢ ٠٠٠
٧ - الحكومة الأولى	٤	٥٠	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠	١ ٢٠٠
٨ - كاريمبرا وآخرون	٤	٤٥	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠	١ ٢٠٠
٩ - زيغيرانيرازو	١	٣٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٤٠٠
١٠ - بيكيندي	١	٣٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٤٠٠
١١ - ريتزاهو	١	٣٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٤٠٠
١٢ - غيكونغورو	١	٤١	١٧٠	١٧٠	١٧٠	١٧٠	٦٨٠
١٣ - بيسينغيمانا	١	١٥	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٢٠٠
١٤ - كاريرا	١	١٥	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٢٠٠
١٥ - مبامبارا	١	٣٠	١٥٠	١٥٠	١٥٠	١٥٠	٦٠٠
١٦ - غاكومبيتسي	١	٣٠	١٢٠	١٢٠	١٢٠	١٢٠	٤٨٠
١٧ - روكوندو	١	٢٠	٨٠	٨٠	٨٠	٨٠	٣٢٠
١٨ - نزابيرينداً	١	١٥	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠	٢٤٠
١٩ - نسينغيمانا	١	١٥	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠	٢٤٠
٢٠ - موهيمانا	١	١٥	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠	٢٤٠
٢١ - روتاغانيرا	١	١٥	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠	٢٤٠
٢٢ - غاتيتي	١	٣٠	١٢٠	١٢٠	١٢٠	١٢٠	٤٨٠
٢٣ - نشاميهيغو	١	١٥	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠	٢٤٠
٢٤ - روغامبارارا	١	٢٠	٨٠	٨٠	٨٠	٨٠٠	٣٤٠
	٤٢	**٧٩٤**	**٣ ٦٨٠**	**٣ ٦٨٠**	**٣ ٦٨٠**	**٣ ٦٨٠**	**١٤ ٧٤٠**

المرفق ٥

برنامج التوعية الذي تضطلع به المحكمة الجنائية الدولية لرواندا

أولا – مقدمة

حتى يمكن لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن ارتكاب الإبادة الجماعية في عام ١٩٩٤ من المساهمة في المصالحة الوطنية في رواندا، من الضروري أن يفهم الشعب الرواندي عمل المحكمة ويثق فيه. ولتحقيق هذه الغاية، وضعت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا برنامج توعية صمم خصيصا للوصول، أولا وقبل كل شيء، إلى جميع قطاعات مجتمع رواندا وثانيا إلى بقية العالم.

وينظر إلى برنامج التوعية بوصفه مجموعة من المشاريع المكملة لأنشطة المحكمة للإعلام ويشمل جميع إدارات المحكمة. وبمقتضى ولاية المحكمة، يعد الشعب الرواندي، بمن فيه أولئك الذين داخل رواندا وفي الشتات على السواء، الجمهور الأهم المستهدف بالمعلومات عن المحكمة وعملها. وينص النظام الأساسي للمحكمة أيضا على ''أن تساهم المحاكمات في عملية المصالحة الوطنية'' وعلى أن هناك ''حاجة للتعاون الدولي من أجل تعزيز المحاكم والنظام القضائي في رواندا''. والدول الأعضاء مدعوة إلى تقديم موارد كافية للتنفيذ الدائم لبرنامج التوعية الذي تضطلع به المحكمة في رواندا.

ومن المهم الاعتراف بأن برنامجا طموحا من هذا القبيل لا بد بالضرورة أن يكون متعدد الجوانب إذ أن الجماهير المستهدفة تتفاوت ما بين أشخاص غير متعلمين لديهم إمكانية وصول ضئيلة لأشكال الإعلام الحديثة أو ليس لديهم إمكانية على الإطلاق وأكاديميين وأصحاب مهن قانونية في جميع أنحاء رواندا. ومن المهم أيضا الاعتراف بأن برنامج التوعية الذي تضطلع به المحكمة يعمل جاهدا لكي يقدم أكثر بكثير من مجرد توعية بعمل المحكمة. وبشكل محدد، يشمل برنامج التوعية تدريبا متعمقا متخصصا لأصحاب المهن القانونية الروانديين في عملية العدالة الدولية. كما يقدم الدعم إلى كثير من المهنيين الشباب من أفريقيا وبلدان العالم الثالث الأخرى المهتمين بحقوق الإنسان والتواقين إلى اكتساب خبرة مباشرة في المحكمة.

ويوجز هذا التقرير أنشطة التوعية التي نفذتها المحكمة حتى أيار/مايو ٢٠٠٦. وتتداخل الأهداف الرئيسية لزيادة الوعي وبناء القدرات من خلال المكونات التالية لمشروع التوعية.

ثانيا – برامج زيادة الوعي داخل رواندا

افتتحت المحكمة، في عام ٢٠٠٠، مركز معلومات في كيغالي. ولا يزال المركز هو الجهة الرئيسية في جميع أنشطة التوعية في رواندا. وتتمتع مكتبته بإمكانية الوصول إلى أحدث الصحف والمنشورات. ويستخدم هذه المواد مئات الزوار، بمن فيهم المحامون والطلاب والصحفيون وموظفو الخدمة المدنية بالإضافة إلى الروانديين العاديين من جميع مشارب الحياة. وبالرغم من أنه أصبح من الصعب ترجمة جميع وثائق المحكمة إلى لغة الكنيارواندا، إلا أن هناك جهودا مطردة تبذل لترجمة المزيد من الأحكام إلى الكنيارواندا.

ومن أجل إيصال الرسالة إلى جميع أنحاء رواندا، يعقد قسم العلاقات الخارجية والتخطيط الاستراتيجي بالمحكمة حلقات عمل منتظمة لزيادة الوعي في جميع محافظات رواندا. والغرض من إقامة حلقات العمل هذه هو شرح عمل المحكمة وأهميته للروانديين. وأثناء حلقات العمل، يزود موظفو المحكمة السكان المحليين بمعلومات مباشرة عن عمل المحكمة وكيفية إجراء المحاكمات وأسباب استغراق المحاكمات وقتا طويلا، وما تم إجراؤه للتعجيل بالمحاكمات وأسباب تحديد عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٠ كموعدين نهائيين. وخلال حلقات العمل، تم إيلاء اهتمام خاص لردود فعل الحضور. وتقوم المحكمة ومركز إدارة الصراعات التابع لجامعة رواندا حاليا بإجراء دراسة استقصائية لقياس مدى فهم السكان الروانديين لعمل المحكمة. وستعمل الدراسة الاستقصائية أيضا كأساس لتقييم أثر برنامج التوعية.

وقد تلقت المحكمة أموالا من المفوضية الأوروبية. وتتوقع أن تساعد الأموال في إنشاء مراكز إعلام جديدة في المقاطعات بمجرد اختتام المفاوضات بين حكومة رواندا والمحكمة. وستكمل هذه المراكز أنشطة الإعلام التي يقوم بها مركز المعلومات التابع للمحكمة الذي مقره كيغالي، الذي لا يستقبل سوى الأشخاص الموجودين في كيغالي أو الذين يستطيعون السفر إليها. والغرض من إنشاء مراكز الإعلام هذه في المقاطعات هو تزويد السكان المحليين بمعلومات دقيقة عن إجراءات المحاكمة. وستعرض أيضا أفلاما وثائقية عن المحاكمات لتثبت للروانديين العاديين أن المحكمة تحاكم حاليا مخططي الإبادة الجماعية وتصدر أحكاما بشأنهم وتعاقبهم. ومن المتوقع أن تساعد هذه المعلومات في دحض ”أسطورة السلطة“ وسط الشعب الرواندي، وبالتالي لن يتبع الأوامر بعد الآن على نحو أعمى إذا استطاع أن يرى أن قادة الإبادة الجماعية تجري إدانتهم وتدحض أيديولوجيتهم من قبل الأوساط القانونية الدولية.

وتتحرى المحكمة حاليا النواحي التقنية لمد نطاق إشارات الفيديو المنقولة من قاعات المحكمة أثناء البث المباشر – كما في حالة الأحكام – حتى يستطيع الروانديون أن يشاهدوا الإجراءات على الهواء مباشرة من مركز الإعلام. وسيكون هذا عبر وصلة إذاعية يتم تركيبها بين مكتب المحكمة في كيغالي والمركز. ويسجل مكتب المحكمة في كيغالي، في الوقت الراهن، هذه البرامج ثم تبثها وسائط الإعلام العامة الرواندية في الوقت المناسب لها.

ثالثا – تدريب رجال القضاء والمحامين والعاملين في مجال حقوق الإنسان

يعد هذا النشاط ركنا أساسيا من أركان برنامج التوعية الذي تضطلع به المحكمة. وقد شمل بناء قدرات أصحاب المهن القانونية الروانديين حلقات دراسية تهدف إلى تعزيز معرفة القضاة والمسجلين وأساتذة الجامعة وطلاب القانون في مجالات مثل الاطلاع على البحوث القانونية باستخدام الحاسوب مباشرة واستخدام برامج حاسوبية لإدارة المعلومات. وهذه الحلقات الدراسية كانت تهدف إلى زيادة معرفتهم بكيفية الوصول إلى المصادر الالكترونية (قواعد البيانات القانونية الموجودة على الحاسوب مباشرة، والصحف المجانية، وأدوات الإنترنت مثل آليات البحث) بشأن مختلف المواضيع مثل قرارات المحكمة، والسلام والمصالحة ومنع الإبادة الجماعية والديمقراطية والتنمية المتاحة من الموقع الشبكي للمحكمة أو من المؤسسات الأخرى حول العالم. وقد تم إرجاء تدريب متقدم آخر في إدارة السجلات القانونية لمسجلي المحكمة إلى عام ٢٠٠٦ لعدم توافر المتدربين. وهذه السنة، ستوسع هذه التدريبات أيضا لتشمل نقابة المحامين الرواندية.

وقد زار قضاة ومدعوون عامون ومسجلون روانديون وأعضاء في نقابة المحامين الرواندية المحكمة كجزء من الجهود المستمرة لتعزيز التعاون بين النظام القضائي الرواندي والمحكمة. وخلال زيارتهم أحاط المسؤولون الروانديون مسؤولي المحكمة بشأن إعادة الهيكلة داخل نطاق الهيئة القضائية الرواندية وبشأن إصلاحات قانونية أخرى جارية. كما ناقشوا مسائل تتعلق باستراتيجية الإنجاز للمحكمة مع رئيس المحكمة والمدعية العامة والمسجل.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، عقدت حلقة عمل رفيعة المستوى في كيغالي ضمت ممثلين من حكومة رواندا والمحكمة. وقد ناقش المشاركون في حلقة العمل كيفية وضع عملية مناسبة لنقل قضايا المحكمة إلى رواندا كجزء لا يتجزأ من استراتيجية الإنجاز للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وقد قاموا أيضا باستعراض استراتيجيات لالتماس أموال لبناء قدرات القطاع القضائي الرواندي.

وفي عام ٢٠٠٦، خططت المحكمة برنامج إلحاق لمسؤولين روانديين في مجال القضاء بمكتب المدعي العام وقلم المحكمة حتى يتمكنوا من الحصول على خبرة مباشرة في القانون

الإنساني الدولي. وبالإضافة إلى ذلك، سيساعد برنامج الإلحاق هذا، أصحاب المهن القانونية الروانديين في الحصول على الخبرة اللازمة لمعالجة القضايا التي تحول إلى روائدا كجزء من استراتيجية الإنجاز للمحكمة. وسيكون نجاح تحويل القضايا مرهونا بقدرة الهيئة القضائية الرواندية على مراعاة معايير العدالة الدولية. وقد اجتمع، مؤخرا، موظف برنامج التوعية مع موظفي التدريب في المحكمة الرواندية العليا ومكتب المدعي العام لمناقشة أفضل السبل لتنفيذ برنامج بناء القدرات. ومن المقرر عقد اجتماعات أخرى بين روائدا والمحكمة لمناقشة مسألة بناء القدرات.

رابعا – العلاقة مع المؤسسات الأكاديمية

تقيم المحكمة تعاونا جيدا مع مختلف الجامعات في أفريقيا والأماكن الأخرى. وقد تم وضع برنامج خاص لتعزيز قدرات مؤسسات التعليم العالي الرواندية.

رابعا – ١ برنامج الزمالات الخاص لطلاب الحقوق الروانديين

تتعاون المحكمة تعاونا خاصا مع الجامعة الوطنية لروائدا. وقد تم استحداث برنامج سنوي للجوائز البحثية للطلاب وهو الآن في عامه السادس. ويمضي ما قد يصل إلى ستة طلاب حقوق من الجامعة الوطنية لروائدا كل عام ثمانية أسابيع يجرون خلالها بحوثا في إطار إعداد أطروحاتهم داخل مكتبة المحكمة وأرشيفها، ويحضرون إجراءات المحاكمة ويتلقون إحاطات بشأن جوانب شتى لعمل المحكمة. وينتدب لكل طالب موجه من موظفي المحكمة القانونيين يشرف على البحث ويوجهه. وقد أدى هذا النموذج الجديد إلى مشاركة العديد من طلاب الحقوق إلى درجة ازدياد عدد المشاريع البحثية عن العدالة الدولية. وخلال الفترة قيد الاستعراض، سيتم مد نطاق عمل الأساتذة القانونيين التابعين للمحكمة الذين ألقوا المحاضرات في الجامعة الوطنية وتوسيع نطاق هذا البرنامج ليشمل جامعات روائدية أخرى. وتتكفل المحكمة بجولات دراسية منتظمة للمحكمة يقوم بها أساتذة قانون وطلاب من الجامعات الروائدية الخاصة من أجل تزويدهم بمعلومات عن القانون الإنساني الدولي والقرارات التي أصدرتها المحكمة. ومن المتوقع، إذا توافر دعم مالي إضافي، أن يتسع نطاق هذا البرنامج ليشمل جامعات روائدية أخرى.

رابعا –٢ برنامج التدريب الداخلي وبرنامج الباحثين القانونيين

إن برنامج التدريب الداخلي التابع للمحكمة يختلف عن أي برنامج آخر في منظومة الأمم المتحدة، لأن مهام عمله ذات طبيعة قانونية متخصصة، كما أن المتدربين داخليا

يساعدون في كثير من المهام القانونية الأساسية للمحكمة، مثل إجراء بحوث في المسائل القانونية المعقدة، وتلخيص شهادات الشهود، وتحليل مذكرات الأطراف، وصياغة مسودات الأحكام والإجراءات الاستثنائية، والمساعدة في جمع الأدلة وإدارتها، وهو ما يحتاج في بعض الأحيان إلى السفر إلى رواندا وزيارة مواقع الإبادة الجماعية.

وهناك برنامج آخر، هو برنامج المحكمة للباحثين القانونيين، وهو برنامج ينفذ جنبا إلى جنب مع برنامج التدريب الداخلي. والمفروض أن يعالج برنامج الباحثين القانونيين الخلل القائم المتمثل في أن عدد المتدربين من أفريقيا يكاد يكون معدوما بسبب الصعوبات المالية. وبرنامج الباحثين القانونيين ممول من الصندوق الاستئماني للمحكمة – الأمم المتحدة، والمستفيدون منه هم المحامون من أفريقيا وبلدان العالم الثالث من القارات الأخرى. ويقومون بنفس المهام التي يقوم بها المتدربون القانونيون.

ومنذ أن بدأت المحكمة عملها في عام ١٩٩٥، زادت قدرات برنامج المحكمة للتدريب الداخلي يوما بعد يوم. وكان المستفيدون الرئيسيون هم مكتب المدعي العام ودوائر المحكمة. فمنذ أن بدأ البرنامج عمله، أكمل ٦٣٦ متدربا و ٨٤ باحثا قانونيا عملية إلحاقهم بالمحكمة.

خامسا – برامج وسائط الإعلام

تحظى العلاقات مع وسائط الإعلام بالأولوية في برنامج المحكمة للتوعية فإبلاغ عمل المحكمة للأفراد خارج المحكمة والأوساط القانونية مسألة ضرورية. وخلال الفترة قيد الاستعراض، أقامت المحكمة شراكة مع إذاعة رواندا. وسعت المحكمة في إطار هذه الشراكة إلى سد الثغرة في المعلومات فيما يتعلق بعملها، بأن سهلت للصحفيين العاملين بالمكتب الإعلامي الرواندي أن يذيعوا الأخبار من أروشا يوميا. كما عقدت المحكمة عدة حلقات دراسية لتعريف الصحفيين بمضمون الحكم في ''قضية وسائط الإعلام''، وتأثيراته على حرية التعبير. ومن الجدير بالذكر أيضا أن طائرات الأمم المتحدة تحضر بانتظام مجموعات تصل إلى ستة من الروانديين من العاملين في الإعلام الإذاعي والصحافة من كيغالي إلى المحكمة لكي يرسلوا الأخبار مباشرة عن أي أحداث مهمة مثل إصدار الأحكام.

واشتركت المحكمة مع وكالة أنباء هيروندیل ووكالة أنباء انترنيوز في سعيها لتعريف الناس بعمل المحكمة. وتقوم وكالة أنباء هيروندیل بتوزيع الأنباء عن الإجراءات اليومية للمحكمة على المشتركين العديدين، بينما تقوم وكالة أنباء انترنيوز بنشر وثائق عمل المحكمة في كثير من أنحاء رواندا، كجزء من برنامج إعلامي لسكان رواندا. ولكن وكالة انترنيوز

توقفت عن هذا المشروع في عام ٢٠٠٥. وتساند المحكمة وكالة هيروندیل – وهي وكالة الأنباء الدولية الوحيدة التي ما زالت تعمل في المحكمة – في ما تقوم به من جهود لتأمين موارد لكي تواصل أنشطتها.

سادسا – التعاون مع منظمات المجتمع المدني في رواندا

تواصل المحكمة تعاونها بنشاط مع هيئات حقوق الإنسان، وتساعد هذه الهيئات، حيث تتقاسم معها المعلومات والخبرات المتعلقة بالقانون الجنائي الدولي. ففي كل عام، يزور المحكمة ستة ممثلين على الأقل لمنظمات المجتمع المدني في رواندا. والهدف من زيارتهم هو الحصول على معلومات مباشرة عن عمل المحكمة، وتعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني في رواندا في مجال القانون الإنساني الدولي والفقه الجنائي.

المرفق ٦

مبادرات الإدعاء (مكتب المدعي العام) لدعم تسهيل تنفيذ استراتيجية الإنجاز

أولا – التحسن المستمر في القدرة على إدارة المعلومات والأدلة:

إن الإدارة الفعالة للمعلومات لها أهميتها البالغة في نجاح استراتيجية الإنجاز.

ولدى مكتب المدعي العام كم من الوثائق يربو على نصف مليون صفحة، وآلاف الساعات من تسجيلات الأشرطة المسموعة والمرئية، وعشرات الآلاف من سجلات وقائع الجلسات. وهذه الأرقام تزيد كل يوم مع سير المحاكمات. وقد أصبح قيام مكتب المدعي العام بالتزاماته المتعلقة بالأدلة وضرورة تقاسم المعلومات من أجل تسيير شؤون القضايا عبئا ثقيلا ومكلفا.

ولذا أصبحت الاستراتيجية المتعمدة في مكتب المدعي العام هي إدخال تحسينات مستمرة على الممارسات المتبعة لإدارة المعلومات، وتعظيم استخدام الأدوات التكنولوجية المناسبة من أجل مساعدتنا في الإسراع بالمحاكمات مع القيام في الوقت نفسه باتباع الإجراءات القانونية الواجبة والعادلة ومن بينها الابتكارات الأخيرة:

نظام الكشف الإلكتروني

إن نظام الكشف الإلكتروني هو نظام لإدارة المعلومات بالاعتماد على الحاسوب، ويضم جميع الأدلة غير السرية والمعلومات الأخرى الموجودة لدى مكتب المدعي العام. ويمكن للدفاع الاطلاع على هذا المخزون من المعلومات عند الطلب. ويمكن الاطلاع على النظام عن طريق الإنترنت، وبذلك يستطيع محامو الدفاع الحصول على المعلومات من أي مكان على امتداد الأربع والعشرين ساعة في أي يوم من الأيام.

وأهم فائدة لهذا النظام هو أنه يسهل التزام مكتب المدعي العام بالمادة ٦٨، وبالأخص الفقرة (باء) التي تنص على أن ''على الإدعاء – كلما أمكن، وبموافقة الدفاع، ودون الإخلال بالفقرة (ألف) – أن يوفر للدفاع، في شكل إلكتروني، مجموعات من المواد ذات الصلة التي يحتفظ بها الإدعاء، مع البرمجيات الحاسوبية المناسبة التي تتيح للدفاع البحث في هذه المجموعات إلكترونيا''. وغالبا ما يُحتج بالمادة ٦٨ كأساس للاستئناف، كما أن تحسين قدرة مكتب المدعي العام على الوفاء بالتزاماته المتعلقة بالكشف، سوف يعجل بإنجاز القضايا.

شبكة الإنترنت الداخلية الخاصة بمكتب المدعي العام

لا مفر لنجاح استراتيجية الإدعاء في مكتب المدعي العام من أن تتقاسم جميع أفرقة المحاكمات المعلومات فيما بينها. وقد استطاع المكتب، بمساعدة من المفوضية الأوروبية في الحصول على تمويل من خارج الميزانية، في أن يبدأ في إنشاء شبكة الانترنت الخاصة به. وتسمح هذه الشبكة بنشر وتقاسم المعلومات الأساسية بين جميع موظفي المكتب (رهنا بمستويات الأمن).

وتتمثل الفائدة الرئيسية لشبكة الانترنت الداخلية في أن جميع موظفي مكتب المدعى العام سيكونون، عن طريق تقاسم المعلومات، على علم بتطورات جميع القضايا في المكتب، وهو ما سيمكن المكتب من اتباع استراتيجية أكثر اتساقا. كما أن شبكة الإنترانت ستتيح الوصول إلى مصادر المعلومات التي تدار بطريقة مركزية، وهو ما سيحسّن بدوره من جودة المعلومات وموثوقيتها. وبهذه الطريقة يمكن للمكتب أن يقوم بعمله بصورة أكثر فعالية.

خارطة القضية

خارطة القضية هي برمجيات لدعم الدعوى تسمح لفريق المحكمة بتجميع كل المعلومات ذات الصلة بقضية ما في مكان واحد ليسهل تحليلها وإطلاع جميع أعضاء الفريق ومكتب المدعي العام ككل عليها. ويمكن ترتيب المعلومات بطريقة تبين بوضوح كيفية سير القضية وأين قد توجد مواطن الضعف. كما أن ذلك يمكن بدوره أفرقة المحاكمات من أن تعدل من قوائم الشهود، وعرض الأدلة، وإعداد المرافعات النهائية بسرعة، وهو ما يمكن الإدعاء من عرض قضيته بطريقة أكثر كفاءة.

المذكرات الحية

المذكرة الحية عبارة عن برمجيات لإدارة وقائع الجلسات تحسّن كثيرا الحصول على المعلومات الواردة في الوقائع، بالإضافة إلى أنها تمكن أفرقة المحاكمات من كتابة تعليقات على الوقائع في الوقت الحقيقي. وتسمح المذكرة الحية لأفرقة المحاكمة بالبحث في جميع وقائع قضية كاملة مرة واحدة، وبذلك تقل الفترة اللازمة لهذه المهمة، التي كان يمكن أن تستغرق عدة أيام من قبل، ليتم إنجازها في بضع ساعات. كما تمكن المذكرة الحية أفرقة المحاكمة من كتابة تعليقات على أجزاء الوقائع بمجرد ظهورها أمامهم على أجهزة الحاسوب المحمولة في الوقت الحقيقي من قاعة المحكمة، وهو ما يعني عمليا أن تحليل الوقائع يمكن أن يبدأ بمجرد الإدلاء بالشهادة. وكلا المهمتان تحسّنان كثيرا من سرعة تقييم المعلومات، الأمر الذي يفضي بدوره إلى زيادة كفاءة ممارسات عمل أفرقة المحاكمات.

ثانيا – تعزيز أفضل ممارسات الإدعاء: تحديد معايير للجودة

ألف – أفضل الممارسات الداخلية

من أهم الاستراتيجيات الأخرى التي يتبعها مكتب المدعي العام للإسراع بالمحاكمات، تنفيذ معايير للجودة في جميع الأنشطة الرئيسية، وتحديد أفضل الممارسات (إن لم تكن موجودة) أو الامتثال لأفضل الممارسات (إن كانت موجودة).

وقد وثق مكتب المدعي العام أفضل الممارسات باستخدام المعايير ٩ ٠٠٠ للمنظمة الدولية للتوحيد القياسي، وهي معايير معترف بها دوليا لإدارة عمليات الأعمال.

والفوائد التي تعود من توحيد هذه المعايير هي:

تحقيق الاتساق في سير العمليات ونتائجها

يمارس مكتب المدعي العام عمله في مكانين رئيسيين (رواندا، وأروشا في تنزانيا) في أربعة مراكز/أقسام بينها اختلافات ثقافية رغم ما بينها ترابط ثقافي. وبغرض المعايير، يتحقق قدر أكبر من الاتساق في سير العمليات ونتائجها، وبذلك تقل فرص ازدواج الجهود والأخطاء وسوء الفهم.

إصلاح نقاط الضغط في العمليات

عند استعراض العمليات قبل توثيقها، أمكن تحديد نقاط الضغط واختلالها مما أدى إلى مزيد من التبسيط الفعال والتنسيق الواضح لممارسات المحاكمة.

تعزيز الذاكرة المؤسسية والحفاظ عليها

كانت – وما زالت – هناك تغييرات مستمرة في الموظفين العاملين في مكتب المدعى العام. وسوف يحسن توثيق العمليات الرئيسية من الذاكرة المؤسسية للمكتب مما يمكنه من مواصلة عمله بالمستوى الأمثل رغم تغيرات الموظفين.

المساءلة: تخضع المحكمة الجنائية الدولية لرواندا للمساءلة أمام الأمم المتحدة (وأعضائها) عن العمل الذي قامت به نيابة عنها منذ عام ١٩٩٤. وتوثيق عمل مكتب المدعي العام هو جزء من هذه المساءلة.

باء – تقاسم أفضل الممارسات مع المؤسسات الأخرى

رغم أن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا منظمة غير عادية وفريدة من نوعها ولها ولاية محددة للغاية، فإن هناك نماذج لممارسات وإجراءات لها صلة بمؤسسات أخرى مثل المحكمة الجنائية الدولية والمحاكم الجنائية الأخرى القائمة والتي ستشكل في المستقبل وأوساط المدعين العامين الدولية بشكل عام. وقد بادر مكتب المدعي العام في المحكمة إلى وضع برنامج دولي لأفضل ممارسات الإدعاء. وهو البرنامج الذي اعتمده بالإجماع المدعون العامون الدوليون الآخرون في أول مؤتمر للمدعين العامين الدوليين عقد في أروشا عام ٢٠٠٤، وما زال يجري تطوير البرنامج حتى الآن.

المرفق ٧

النظم والعمليات والمهام	طريقة العمل السابقة	طريقة العمل الجديدة/المحسنة	الفائدة أو القيمة المضافة المكتسبة للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا	الأثر على تنفيذ إستراتيجية الإنجاز
		الخدمات الإدارية للمحكمة		
الاطلاع على المعلومات المتعلقة بالسجلات القضائية	قبل عام ١٩٩٩، كان النظام المعمول به نظاما يدويا محضا. وكانت الاستجابة للطلبات الواردة من الأطراف عملية معقدة ومستنفدة للوقت ومكلفة من حيث الموارد. وكان من الصعب العثور على المعلومات المتعلقة بالسجلات القضائية والمستندات والمحاضر والتسجيلات السمعية والبصرية. وكان الاعتماد كبيرا على الفهارس الخطية وعلى معارف الموظفين.	تم تطبيق النظام الإلكتروني لحفظ السجلات (TRIM) المعمول به اعتبارا من منتصف عام ٢٠٠٠. وجرى إدخال السجلات المتراكمة بحلول آب/أغسطس ٢٠٠٠. وإدخال جميع السجلات القضائية الجديدة على أساس يومي. وستحصل الأطراف التي تلتمس نسخا من الملفات على سجلات إلكترونية [نص في شكل الوثيقة المحمولة pdf] على قرص مدمج.	أصبح بإمكان كافة الموظفين القانونيين والأطراف الاطلاع على جميع السجلات العامة وعلى بعض السجلات السرية المنتقاة حسب الاقتضاء. ولم يعد الموظفون مطالبين بالاستجابة كل يوم لمئات الطلبات الرامية إلى الحصول على سجلات. وأصبح بإمكان الأطراف الاطلاع على السجلات القضائية بسرعة وموثوقية وفعالية، حتى داخل المحكمة. وبفضل إعداد القرص المدمج، أصبح بإمكان قسم الخدمات الإدارية للمحكمة أيضا إجراء تنزيل سريع للعديد من السجلات بأكثر الطرق فعالية من حيث التكلفة.	ساهم إعداد الأقراص المدمجة في توفير موارد من قبيل وقت الموظفين واستخدام ناسخات الصور وما يتصل بذلك من ورق وحبر. كما تمكننا عملية التحويل إلى النظام الرقمي من إنتاج إحصائيات بسرعة كبيرة عندما نحتاج إليها لأغراض الميزانية، مما يفسح المجال لموظفي وحدة السجلات القضائية والمحفوظات لبذل مزيد من الجهود في دعم الإجراءات القضائية.
الحفظ	لم يوجد أي نظام أو سياسة للحفظ قبل عام ٢٠٠٢.	وافق قسم إدارة المحفوظات والسجلات التابع للأمم المتحدة على منح سلطة التصرف للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا في عام ٢٠٠٣. واستُخدم النظام الإلكتروني لحفظ السجلات (TRIM) من أجل حفظ كافة السجلات القضائية وامتد ليشمل سجلات شعبة خدمات الدعم الإداري.	يجري تحويل كافة السجلات القضائية إلى النظام الرقمي بهدف تيسير الاطلاع المستمر عليها حتى عند إرسال النسخة المطبوعة إلى نيويورك. ويتيح هذا النظام أيضا إمكانية إدخال إفادة طرف ثالث. ونتيح أيضا بذلك حيزا التخزين في كل من أروشا وكيغالي.	سيكون مقر الأمم المتحدة مكان حفظ جميع السجلات القضائية الخاصة بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا بصفة دائمة. وتم الاعتراف بقيمة السجلات القضائية الخاصة بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وتحققت وفورات من خلال استخدام أكثر كفاءة لأماكن العمل المخصصة سابقا لأغراض التخزين. وجرى نقل الملفات إلى المقر توقعا لنهاية الولاية
الإيداع	يتبع نظام يدوي محض، مع تقديم ملفات مسجلة في أقراص مرنة من حين لآخر. وهو نظام عشوائي يستهلك الكثير من الوقت فيما يتعلق بعمليتي تأكيد الاستلام والتوزيع. ويتواتر الجدل حول استلام الزبون للسجلات القضائية. وقد	أصبحت عمليات الإيداع دقيقة وتتم في حينها بفضل المساهمة النشطة التي يقدمها الموظفون القانونيون العاملون في قسم الخدمات الإدارية للمحكمة. ويسمح النظام الإلكتروني لحفظ السجلات (TRIM) بتحويل جميع الملفات الجديدة المودعة إلى	تصبح الملفات الجديدة المودعة متاحة للاطلاع في اليوم نفسه. وفي السابق، كان توزيع النسخة المطبوعة بواسطة الفاكس أو باليد يستغرق مدة قد تصل إلى عدة أيام. وتعالج وحدة السجلات القضائية والمحفوظات التابعة لقسم	تتيح عملية إيداع السجلات القضائية وفقا لنظام مطوّر بالتشاور مع أصحاب المصلحة حلا داخليا لإجراءات عمل معقدة. وتخضع البيانات الفوقية وأنظمة البحث الإلكتروني وغيرها من نظم التصنيف المستخدمة إلى استعراض

النظم والعمليات والمهام	طريقة العمل السابقة	طريقة العمل الجديدة/المحسنة	الفائدة أو القيمة المضافة المكتسبة للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا	الأثر على تنفيذ إستراتيجية الإنجاز
	أدى الاستخدام المكثف للملفات المطبوعة إلى وضع الأوراق في غير ملفها الصحيح عند الإيداع وأيضا إلى تلف السجلات المطبوعة الأصلية.	النظام الرقمي وأيضا بتوزيعها الفوري عن طريق البريد الإلكتروني. وسيصبح البحث في مضمونها ممكنا بواسطة تحويلها إلى شكل الوثيقة المحمولة (pdf).	الخدمات الإدارية للمحكمة زيادة ضخمة في عدد الملفات المودعة دون إجراء أي زيادة في مستوى ملاكها منذ عام ٢٠٠٣. وقد أصبح بإمكاننا الآن معالجة طلبات الاستئناف بسرعة أكبر.	منتظم ويجري تعديلها حسب الاقتضاء. وقد أصبحت تلبية طلبات الاستئناف للحصول على سجلات تتم بصورة أكثر فعالية بكثير مما يفسح المجال للأطراف للتحضير بشكل أفضل لجلسات الاستماع الاستئنافية.
البيانات الاحتياطية والحد من آثار أي كارثة	لا وجود لبيانات احتياطية. ولا وجود لكتيب عن التأهب لحالات وقوع أحداث كارثية.	يوجد الآن موقع خارجي للتخزين والبيانات الاحتياطية. وتم إعداد كتيب للتأهب لحالات الحد من آثار وقوع أحداث كارثية ويجري استعراضه بانتظام.	أصبحنا نستجيب للمعايير المقبولة بشأن ''أفضل الممارسات'' فيما يتعلق بنظم احتياطية والحد من آثار وقوع أحداث كارثية ومعالجتها.	نستطيع نظريا أن نستعيد التشغيل الكامل للنظم الإلكترونية في قسم الخدمات الإدارية للمحكمة في غضون أيام من وقوع أي ''حدث'' حسب طبيعته وخطورته، وهو ما يكفل توقفا قصيرا فقط للعملية القضائية في حالة نشوء أي مشكل.
اطّلاع الجمهور العام على المعلومات القضائية وتوزيعها	نظام مضن للغاية ومتعدد المستويات يعتمد جزء كبير منه على طريقة يدوية. والنظام يستنفد الكثير من الوقت من أجل تلبية الطلب، كما أنه مكلف من حيث ساعات عمل الموظفين والموارد ذات الصلة.	أصبح النظام الإلكتروني لحفظ السجلات (TRIM) متاحا الآن في موقع المحكمة الجنائية الدولية لرواندا على شبكة الإنترنت؛ وهو ما يسمح لجميع الأشخاص المهتمين بالاطلاع على المحفوظات القضائية العامة للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا على مدار الساعة طيلة أيام الأسبوع.	منذ الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣، حدث انخفاض ملحوظ في الطلبات المقدمة من الجمهور من أجل الحصول على السجلات القضائية. وهو ما يسمح لموظفي محكمة العدل الدولية لرواندا بالاضطلاع بمهام أساسية أخرى بصورة أكثر فعالية.	أصبح استخدام وقت الموظفين أكثر فعالية، مما يمكنهم من التركيز على مهامهم الرئيسية دعما للمحاكمات.
إنشاء وصيانة ملفات إلكترونية مترابطة شبكيا من أجل السجلات الإلكترونية	كانت الخصائص الشبكية تستخدم في أضيق الحدود قبل عام ٢٠٠٢. وكانت الأقراص المرنة تستخدم لتخزين المحاضر.	استخدام مكثف للموارد الشبكية من أجل تبادل المعلومات وللأغراض الإحصائية، وإتاحة المعلومات المتعلقة بالتطور المهني لموظفي قسم الخدمات الإدارية للمحكمة، وإدارة المحاضر الإلكترونية عن طريق مجموعة من الملفات الإلكترونية، وإتاحة القرارات القضائية الصادرة عن المحكمة الخاصة لسيراليون والمحكمة الجنائية الدولية والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا للموظفين عن طريق تلك الملفات	أصبح بإمكان الموظفين الوصول بسهولة أكبر إلى المعلومات المطلوبة من أجل الاضطلاع بالمهام الموكولة إليهم. وتم خفض الوقت الضائع في محاولة العثور على المعلومات. كما تم خفض الوقت الذي تستغرقه الاستجابة لطلبات الحصول على السجلات والإحصاءات.	أصبحت لدى الموظفين القانونيين وباقي موظفي الدعم [قسم خدمات اللغات وقسم دعم الشهود والمجني عليهم] القدرة على الوصول بصورة أكثر فعالية إلى المواد والأحكام المرجعية الصادرة عن محاكم أخرى، مما يمكنهم من التركيز على المحاكمات.

النظم والعمليات والمهام	طريقة العمل السابقة	طريقة العمل الجديدة/المحسنة	الفائدة أو القيمة المضافة المكتسبة للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا	الأثر على تنفيذ إستراتيجية الإنجاز
		الإلكترونية.		
إدارة المواد السمعية البصرية	قبل عام ٢٠٠٣، كانت جميع المواد السمعية البصرية مخزنة في موقع واحد. وكان فهرس خطي هو نظام الفهرسة الوحيد الموجود. والنظم المتوافرة لوحدة السجلات القضائية والمحفوظات من أجل نسخ وتوزيع المواد السمعية والبصرية غير كافية. ولم توجد التسجيلات الأولى سوى في شكل تناظري دون أي نسخة احتياطية.	نُقلت كافة النسخ الاحتياطية الموجودة إلى مرفق تخزين خارجي مكيف بيئيا. وأُدمجت البيانات الفوقية للتسجيلات السمعية البصرية، بما في ذلك المواقع المادية، في النظام الإلكتروني لحفظ السجلات (TRIM). وتم اقتناء وتركيب المعدات اللازمة لنسخ المواد. وسينتهي تحويل أكثر المواد عرضة للخطر إلى النظام الرقمي قبل نهاية عام ٢٠٠٧.	في حالة وقوع كارثة في موقع محدد، سيُحتفظ بسجل للتراث السمعي البصري للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وقد أصبح من السهل اليوم العثور على السجلات السمعية البصرية داخل مرفق التخزين. وأصبح ملء طلبات الحصول على المواد السمعية البصرية يتم على نحو أكفأ وأحسن توقيتا. ولن يضيع سجل السنوات الأربع الأولى بسبب تلف وسائل التخزين.	البيانات الفوقية للمواد السمعية البصرية في النظام الإلكتروني لحفظ السجلات (TRIM) مفيدة أيضا للأغراض الإحصائية. ولا يقتصر دور الملفات السمعية الرقمية على حفظ السجلات، بل يسهل أيضا الاطلاع عليها. وبفضل مشروع الترحيل، تسنى المضي قدما في نقل السجلات القضائية للمحكمة الدولية الجنائية لرواندا إلى قسم إدارة المحفوظات والسجلات للاحتفاظ بها هناك بصفة دائمة توقعا لانتهاء الولاية
إعداد المحاضر الحرفية للإجراءات القضائية (الوقائع)	تسليم النسخ المطبوعة لوقائع الجلسات بعد جلسة المحاكمة (في مساء اليوم نفسه أو في صباح اليوم التالي)	توفير الخدمات الآنية عن استخدام نظام التدوين الإلكتروني للإفادات ''Caseview'' باللغتين الفرنسية والانكليزية في ٨ محاكمات	تمكن هذه الخدمة الجديدة القضاة والأطراف من مشاهدة في نفس الوقت تقريبا ملف نص حاسوبي للإفادات المدلى بها أثناء سير الدعوى القضائية على شاشة حاسوب محمول، مما يمكنهم من مشاهدة مشروع أولي لوقائع الجلسة عند ظهوره على الشاشة، وأيضا استعراض مختلف أجزائه باستخدام فأرة الحاسوب من أجل مراجعة شهادة سابقة. وتخفف هذه الخدمة عن القضاة والأطراف عبء تدوين بيانات مفصلة عن الأدلة. كما أن الاستخدام المناسب لملف النص الحاسوبي سيوفر الوقت لأنه يعمل كأداة مرجعية آنية بالنظر إلى إمكانية استجلاء أي منازعات بشأن مسألة ما أو شهادة ما بسهولة عن طريق الإحالة إلى ملف النص الحاسوبي.	ساهم نظام التدوين الإلكتروني للبيانات ''Caseview'' مساهمة كبيرة في تبسيط إجراءات الدعوى وأنشأ القدرة الآنية على استعراض دقة شهادة الشهود والتحضير لاستجوابهم واستجلاء منازعات بين الأطراف قد تستنفذ الكثير من الوقت بشأن مسائل تافهة من قبيل أخطاء في النسخ. وأصبح بإمكان الأطراف الاضطلاع بهذه المهام أثناء وجودهم في المحكمة. ويتيح استخدام نظام التدوين الإلكتروني للبيانات (CaseView) خفض المدة الإجمالية لاستجواب الشهود مما يوفر وقت المحكمة القيم لأنه سيتوفر لدى القضاة والأطراف مزيد من الوقت لاستعراض قضاياهم وإعدادها.

النظم والعمليات والمهام	طريقة العمل السابقة	طريقة العمل الجديدة/المحسنة	الفائدة أو القيمة المضافة المكتسبة للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا	الأثر على تنفيذ إستراتيجية الإنجاز
قسم إدارة شؤون محامي الدفاع والاحتجاز				
طريقة دفع الأتعاب إلى أفرقة الدفاع وإدخال المعايير الأخلاقية لتلافي تقاسم الأتعاب	نظام الأجر بالساعة.	نظام الأجر بالساعة أو نظام المبلغ الإجمالي باستخدام نظام ترميز يستند إلى القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات الخاصة بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وقد تم تطوير عدة أشكال ويجري تحديثها بغرض تيسير استعمالها.	بدأ تطبيق هذا النظام على القضايا التي يحاكم فيها متهم واحد في أيار/مايو ٢٠٠٦. ويقدم كبير المحامين خطة عمل لمدة محددة. وتجري المفاوضات مع أفرقة الدفاع قبل التوقيع على العقد. فتُسدد المدفوعات بطريقة أسهل وأسرع.	أصبحت طريقة تسديد المدفوعات المستحقة لمحامي الدفاع أكثر كفاءة وقابلية للتنبؤ بفضل نظام الترميز الذي يتابع العمل المتوقع إنجازه من جانب فريق الدفاع وفقا للقواعد الإجرائية وقواعد الإثبات. ويتوقع أن يساهم ذلك في خفض التكاليف المترتبة على برنامج المساعدة القانونية. كما يساهم هذا النظام في تسهيل عملية الميزنة.
قسم خدمات اللغات				
المترجمون الشفويون للغة كينيارواندا	يقدم المترجمون الشفويون للغة كينيارواندا خدمات الترجمة الفورية أثناء سير إجراءات المحكمة على النحو التالي: أ) من لغة كينيارواندا إلى اللغة الفرنسية ب) من اللغة الفرنسية إلى لغة كينيارواندا ج) من لغة كينيارواندا إلى اللغة الانكليزية د) من اللغة الانكليزية إلى لغة كينيارواندا وفي البداية، كانت خدمة الترجمة الشفوية للغة كينيارواندا تقدم بشكل متتابع، وهي طريقة بطيئة جدا تستغرق الكثير من الوقت، إذ تتطلب من المترجم الشفوي تدوين ملاحظات موجزة والجلوس مع الشاهد في المكان المخصص للشهود. وكان المترجم الشفوي يضطر إلى مقاطعة الشاهد من حين لآخر من أجل كفالة دقة الترجمة الشفوية لمقاطع	اعتبارا من عام ٢٠٠٠، نظم قسم اللغات دورات تدريبية داخلية مدتها ثمانية أشهر من أجل المترجمين الشفويين للغة كينيارواندا، مما مكنهم من تقديم خدمات الترجمة الفورية. ومع تزايد خبرة المترجمين الشفويين، أصبحت خدماتهم تشمل بصورة تدريجية الأحكام والالتماسات الشفوية المقدمة في المحكمة.	تحسنت الدقة بدرجة كبيرة وقلت درجة الضغط والإعياء بين المترجمين الشفويين. وبفضل الترجمة الفورية، تحققت وفورات في الوقت الذي تستغرقه إجراءات الدعاوى. وحيثما توافرت هذه الخدمة، يكون بالإمكان متابعة إجراءات الدعوى بصورة آنية على الشاشات المتاحة للقضاة وللأطراف.	ساهمت خدمات الترجمة الفورية التي تقدمها مقصورات كينيارواندا في توفير ما يتراوح بين ٢٠ إلى ٢٥ في المائة من وقت المحكمة. والآثار المادية والمالية المترتبة على هذا التوفير في الوقت غنية عن الذكر.

النظم والعمليات والمهام	طريقة العمل السابقة	طريقة العمل الجديدة/المحسنة	الفائدة أو القيمة المضافة المكتسبة للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا	الأثر على تنفيذ إستراتيجية الإنجاز
	قصيرة من الشهادة. وكانت هذه الخدمات مقصورة فقط على إفادات الشهود.			
	المكتبة وقسم المراجع القانونية			
تنفيذ نظام الفهرس المتاح للعموم مباشرة على الإنترنت	قبل عام ٢٠٠٤، لم يكن يوجد أي فهرس متاح للعموم مباشرة على الإنترنت. وكان فهرس المكتبة متاحا فقط لموظفي المكتبة، حيث كان المستعملون إما يعوّلون على موظفي المكتبة لمعرفة محتويات فهرس المكتبة أو يضطرون إلى الحضور إلى المكتبة والبحث في رفوفها. وكان مركز أوموزانسو للمعلومات ومكتبة مكتب المدعي العام في كيغلاي يتلقيان المعلومات المستكملة لقاعدة بيانات المكتبة مرة في الشهر.	أصبح فهرس المكتبة متاحا الآن لموظفي المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، بل وأيضا للمستعملين الخارجيين عن طريق موقع المحكمة على شبكة الإنترنت. كما أصبح بإمكان مستعملي مكتبة كيغالي البحث في الفهرس مباشرة وطلب موافاتهم بالكتب التي تهمهم على متن طائرة بيتشكرافت.	أصبح بإمكان موظفي المحكمة الجنائية الدولية لرواندا البحث في فهرس المكتبة وهم في مكاتبهم. وإضافة إلى أن بمقدورهم حجز الكتب مسبقا من المكتبة، ومن ثم خفض المدة الزمنية التي يقضونها في استعارة الكتب، فإن الأهم من ذلك أنهم يستطيعون تنزيل النص الكامل للمقالات عند توافرها. وبإمكان المستعملين الخارجيين أيضا البحث في فهرس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا وطلب النص الكامل للمقالات التي تهمهم.	بفضل سهولة الوصول إلى مواد المكتبة، أصبح بإمكان موظفي المحكمة الجنائية الدولية لرواندا استكمال عملهم في الوقت المناسب دعما لاستراتيجية الإنجاز. ونظرا لوفورات الوقت التي تحققت بتنفيذ نظام الفهرس المتاح للعموم مباشرة على شبكة الإنترنت، أصبح موظفو المكتبة قادرين على خدمة عدد أكبر من المستعملين، مما يمكنهم من دعم الإجراءات القضائية بصورة مناسبة.
تجميع وإنتاج قرص مدمج يمكن البحث فيه عن الوثائق الأساسية والسوابق القضائية للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا	لم يكن الفقه القضائي للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا متاحا سوى عن طريق قاعدة بيانات السجلات القضائية وموقع المحكمة على شبكة الإنترنت.	تتيح هذه الأداة الإضافية المتعلقة بالفقه القضائي للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا للمستعملين إمكانية البحث في الفقه القضائي الصادر عن المحكمة باستخدام خيارات بحث متعددة نظرا لفهرسة الوثائق بأكملها. وبالنظر إلى تعميم القرص المدمج على نطاق واسع في العالم بأسره، أصبح الفقه القضائي الصادر عن المحكمة متاحا على نطاق العالم بتكلفة منخفضة ودون الحاجة إلى دخول شبكة الإنترنت.	بمقدور المستعملين إجراء عمليات بحث محددة عن مواضيع تهمهم.	يشكل القرص المدمج للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا عنصرا هاما من تراث المحكمة لأنه سيتيح الاطلاع على الفقه القضائي للمحكمة بعد انتهاء ولايتها.
بناء القدرات في رواندا بشأن إدارة المعلومات	لم ينظم أي تدريب على الإلمام بعلم المعلومات في رواندا.	تنظم المكتبة دورات تدريبية سنوية من أجل موظفي الجهاز القضائي وطلبة القانون في رواندا بشأن عملية البحث عن المواد القانونية في شبكة الإنترنت.	تساهم الدورات التدريبية في تسليط مزيد من الضوء على المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والترويج للعمل الذي تضطلع به.	سيصبح بإمكان أصحاب المهن القانونية في رواندا اتخاذ قرارات مستنيرة في حالة إحالة قضايا المحكمة الجنائية الدولية لرواندا إلى الجهاز القضائي لرواندا. وأصبح

النظم والعمليات والمهام	طريقة العمل السابقة	طريقة العمل الجديدة/المحسنة	الفائدة أو القيمة المضافة المكتسبة للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا	الأثر على تنفيذ إستراتيجية الإنجاز
		كما يجري تدريب الروانديين على إدارة المكتبة والمعلومات.		أمناء المكتبات الروانديون مؤهلون لإدارة مكتبات المحكمة دعما للعملية القضائية في رواندا. وسيكون بإمكان طلبة القانون إجراء عمليات البحث عن المواد القانونية من أجل أطروحاتهم وعملهم في المستقبل كمحامين.
مكتب المدعي العام – قسم دعم المعلومات والأدلة				
المسح الضوئي للأدلة وتخزينها وحفظها	قبل أيار/مايو ١٩٩٧، لم يكن هناك نظام إلكتروني لحفظ الأدلة. ولم يكن أسلوب تجهيز الأدلة في ذلك الوقت محددا كما هو الآن. وكان يتعين على شخص واحد إجراء عملية المسح الضوئي للوثيقة والتعرف على حروفها ضوئيا وتصديرها وإدخال بياناتها. وكانت جميع صفحات الوثيقة الواحدة تحمل رقم تعريف واحد. وكانت الأختام اليدوية المستعملة بطيئة وأحيانا تُريق الحبر مما يؤثر في جودة المسح الضوئي.	أصبح لدينا اليوم قاعدة بيانات زيماج (Zyimage) التي سهلت كثيرا عمليتي البحث عن الوثائق واستعادتها. وأصبح تجهيز الأدلة محددا تحديدا جيدا مما يسمح بمراقبة الجودة كما يجب وتجهيز الأدلة في الوقت المناسب. وتستخدم الآن الأختام الإلكترونية. وقد تحسنت جودة عملية المسح الضوئي تحسنا كبيرا. وأصبحت كل صفحة من صفحات الوثيقة الواحدة تحمل أرقاما فريدة لتسجيل الأدلة من أجل تسهيل التعرف عليها وتقديمها إلى المحكمة.	ساهمت هذه التحسينات في تسريع عملية تجهيز الأدلة وتعزيز سلامتها، ومكّنتنا من تحسين جودة الخدمات التي نقدمها إلى فريق المحاكمة.	إن تسريع عملية التجهيز يعني تحقيق كفاءة أكبر، وقد ساهمت عملية الحفظ الإلكتروني في تحسين طريقتنا في البحث عن الوثائق والعثور عليها – مما ساهم في تحسين الدقة، وتحقيق وفورات في الوقت والجهد.
إدارة عملية الكشف لهيئة الدفاع والأشخاص المتهمين	كانت العملية تتم بطريقة يدوية محضة، حيث تطبع كافة الوثائق التي سيكشف عنها وتُسلم إلى قلم المحكمة لأغراض الكشف. وفي بعض الأحيان، تؤدي عمليات الكشف المذكورة إلى استخدام كميات ضخمة من الورق قد تصل إلى ٠٠٠ ٥ صفحة بسبب تعدد المتهمين الذين يطلبون نسخا فردية.	أصبح الكشف الإلكتروني هو القاعدة لأن جميع الأدلة توجد الآن في شكل صورة. ويجري عزل الملفات المحددة للكشف ثم تُحوَّل إلى شكل الوثائق المحمولة (pdf) من أجل تزيلها على قرص مدمج يستخدم لأغراض الكشف. ويقتصر استخدام الورق على قائمة محتويات القرص المدمج التي لا تتعدى في العادة صفحات قليلة. علاوة على ذلك، تمكن المدعي العام من تنفيذ نظام	تخلصت الموارد البشرية من العبء وأصبح بإمكانها معالجة مسائل أخرى. وانخفض الوقت الذي كانت تستغرقه عملية الفرز اليدوي والنسخ الضوئي. وانخفض الضغط على أجهزة الطباعة. وتساهم عمليات الكشف المذكورة في تحقيق وفورات مالية من حيث عمليات الإرسال البريدي التي يقوم بها قلم المحكمة. وانخفض الوقت الذي تستغرقه عملية الكشف انخفاضا كبيرا.	يمكننا هذا النظام من الاضطلاع بمزيد من المهام بعدد أقل من الموظفين من قبيل الكتبة المسؤولون عن النسخ الضوئي، وتقنيو أجهزة النسخ إلخ... وتتفادى المحكمة التكاليف الباهظة المرتبطة بالنقل الجوي للوثائق. وبفضل إمكانية البحث النصي التي يتيحها نظام الكشف الإلكتروني، أصبح بوسع الدفاع أيضا الاطلاع على الوثائق وتفادي إيداع

النظم والعمليات والمهام	طريقة العمل السابقة	طريقة العمل الجديدة/المحسنة	الفائدة أو القيمة المضافة المكتسبة للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا	الأثر على تنفيذ إستراتيجية الإنجاز
		جناح الإفصاح الإلكتروني الذي يمكن الدفاع من الاطلاع على المواد العامة المحددة للإفصاح في مستودع مركزي يمكن الوصول إليه عبر شبكة الإنترنت.	ويمكّن نظام الكشف الإلكتروني الدفاع من الاطلاع إلى محفوظات المدعي العام المتوافرة في شكل نص يمكن البحث فيه.	التماسات وعقد جلسات استماع لا داعي لها.
البيانات الاحتياطية والحد من آثار وقوع كوارث	لفترة طويلة، كان العمل الوحيد المضطلع بها لدعم استرجاع البيانات في حالة وقوع حادث كارثي في مكتب المدعي العام هو الاحتفاظ ببيانات احتياطية. وبالتالي، لم تُنفذ أي من خطط الطوارئ الموحدة أو إجراءات استرجاع البيانات بعد وقوع حادث كارثي.	قام مكتب المدعي العام في الآونة الأخيرة، بالتعاون مع قسم التجهيز الإلكتروني للبيانات، بوضع المبادئ التوجيهية لكفالة استمرار الأعمال واسترجاع البيانات في حالة وقوع كوارث. وستخضع هذه المبادئ التوجيهية باستمرار إلى الاختبار والتحديث من أجل كفالة فعاليتها.	في حالة وقوع كارثة تؤثر في جميع نظم المعلومات العاملة في مكتب المدعي العام أو في جزء منها، سيتم تطبيق خطة الطوارئ والمبادئ التوجيهية لاسترجاع البيانات. وستساهم هذه المبادئ التوجيهية في التخفيف من آثار أي كارثة تؤثر على أنشطة مكتب المدعي العام.	من شأن خفض الوقت الذي يستنفده التغلب على آثار كارثة ما إلى تقليص مدة التأخير في الإجراءات إلى أدنى حد، مما ينعكس إيجابيا في تواريخ إنجازها.
الاتصال – الوسائل السمعية البصرية				
شهادات الشهود المنقولة عن طريق وصلة فيديو باستخدام ساتل مشترك بين المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة	كان يتعين على جميع الشهود الحضور شخصيا إلى أروشا.	بدأ استثمارنا في مشروع الساتل المشترك بين المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة يؤتي ثماره أيضا. أولا، ارتفعت نسبة استخدام نظام التداول بالفيديو في العديد من الاجتماعات المعقودة بين نيويورك وأروشا، وبين أروشا ولاهاي، وبين أروشا وكيغالي. واستُخدم هذا النظام بشكل مكثف من جانب مكتب المدعي العام وقسم خدمات الدعم العامة وقسم الموارد البشرية. كما استُخدم هذا النظام أيضا بدرجة كبيرة من أجل نقل شهادات الشهود إلى داخل دوائر المحكمة من بعد في كل من لاهاي وبروكسل وكيغالي وتورونتو وكيب تاون.	تحققت وفورات ضخمة من حيث الوقت الذي يستغرقه السفر وتكاليفه، بما في ذلك تذاكر الطيران وبدل الإقامة اليومي. وارتفع عرض مرافق التداول بالفيديو (معدات جديدة وغرف مجهزة) إلى ضعف ما كان عليه في عام ٢٠٠٣.	بفضل الوقت الذي تم توفيره بتنظيم الشهادات عن طريق وصلة الفيديو، تمكنت المحكمة من تسريع إجراءات المحاكمة وبالتالي من العمل بسرعة أكبر. وبذلك تكون قد حققت بالكامل الهدف المحدد في استراتيجية الإنجاز. وبفضل الوفورات التي تحققت في الميزانية، أصبح بمقدور المحكمة أن تعيد توزيع الموارد من أجل تمويل مشاريع أخرى، فتساعد بذلك في إنجاز مزيد من الأهداف بسرعة أكبر.

النظم والعمليات والمهام	طريقة العمل السابقة	طريقة العمل الجديدة/المحسنة	الفائدة أو القيمة المضافة المكتسبة للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا	الأثر على تنفيذ إستراتيجية الإنجاز
مرافق البث بالفيديو ووصلات الإرسال إلى الساتل	كان يتعين نسخ البرامج أو المحفوظات على شرائط ترسل عن طريق البريد.	أصبحت مرافق البث بالفيديو ووصلات الإرسال إلى الساتل متاحة لمختلف القنوات التلفزيونية في كافة أنحاء العالم. وجرى بث الأحكام وكذا العديد من جلسات المحاكمة كما حدث خلال شهادة الجنرال دالير.	تسليط مزيد من الضوء على عمليات المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.	تحسين فهم الجدوى من ولاية المحكمة وإنجازاتها.